الفصل الخامس

التحليل المقارن والنتائج

أولا : العوامل المؤثرة فى عملية صنع السياسة التعليمية فى دول المقارنة

ثانيا : مستويات صنع السياسة التعليمية

ثالثا : الأجهزة المسئولة عن عملية صنع السياسة التعليمية وأوجه التشابه والاختلاف

أ- الأجهزة الرسمية المسئولة عن عملية صنع السياسة التعليمية وتشمل :

١-أوجه التشابه والاختلاف فى دور رئيس الدولة فى دول المقارنة

٢- أوجه التشابه والاختلاف فى مجلس الوزراء فى دول المقارنة

٣- أوجه التشابه والاختلاف فى البرلمان فى دول المقارنة

٤- أوجه التشابه والاختلاف فى وزارة التربية والتعليم فى دول المقارنة

٥- أوجه التشابه والاختلاف فى الإدارات التعليمية المحلية فى دول المقارنة

٦- أوجه التشابه والاختلاف فى مجالس الإدارة المدرسية فى دول المقارنة

٧- أوجه التشابه والاختلاف فى مراكز البحوث التربوية فى دول المقارنة

ب- المؤسسات غير الرسمية فى عملية صنع السياسة التعليمية وتشمل :

١- أوجه التشابه والاختلاف فى دور الأحزاب السياسية فى دول المقارنة

٢- أوجه التشابه والاختلاف فى دور جماعات المصالح فى دول المقارنة

٣- أوجه التشابه والاختلاف فى دور نقابات المعلمين فى دول المقارنة

٤- أوجه التشابه والاختلاف فى دور الجمعيات الأهلية .

obeikandi.com

الفصل الخامس

التحليل المقارن والنتائج

انطلاقا من أن عملية صنع السياسة التعليمية تتأثر بوجه عام بمجموعة من العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية التى تتفاعل بها. وسوف يتم في هذا الفصل مقارنة أوجه الشبه والاختلاف في عملية صنع السياسة التعليمية في دولة محل البحث والعوامل المؤثرة فيها.

العوامل السياسية المؤثرة على صنع السياسة التعليمية في دول المقارنة :

أ- جمهورية مصر العربية

النظام السياسي في مصر وفقا للدستور نظام اشتراكي ديمقراطي ، وهونظام شبه رئاسي يجمع بين خصائص النظام الرئاسي وبعض خصائص النظام البرلماني ومنها الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية. وتتولى عملية صنع السياسة العامة في مصر على المستوى القومي عدة هيئات هامة يأتي في مقدمتها رئيس الجمهورية باعتباره راعى المصلحة العامة، وهو يمثل رئيس السلطة التشريعية والتي تتمثل في حقه في إصدار القوانين أو الاعتراض عليها ومن جهة أخرى فإنه يرأس السلطة التنفيذية. ويضطلع رئيس الدولة بسلطة تعيين وعزل ومحاسبة وزرائه، ويشترك مع مجلس الوزراء في وضع السياسة العامة للدولة ومن ضمنها السياسة التعليمية، ويعاون الرئيس عدة هيئات استشارية من بينها المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا ويخضع هذا المجلس لرئاسة رئيس الجمهورية المباشرة . ويشارك مجلس الوزراء في مصر، رئيس الجمهورية في صنع السياسة العامة للدولة ويشرفان معا على تنفيذها، وتتحدد مهمة مجلس الوزراء في صنع السياسة التعليمية في عمل لجنة التعليم والبحث العلمي بمجلس الوزراء وهى تقوم بصياغة مشروعات القوانين الخاصة بالتعليم لتعرض وتقرر في اللجنة العليا للسياسات داخل مجلس الوزراء ويعتمد دور مجلس الوزراء، وأسلوب عمله على رئيس الجمهورية ويشارك وزير التربية والتعليم بحكم موقعه في مجلس الوزراء في صنع السياسة التعليمية ويعاونه في ذلك عدة مجالس استشارية يرأسها بنفسه.

ب- النظام السياسي في إنجلترا :

نظام ديمقراطي برلماني يتم تشكيل الحكومة فيه بواسطة الحزب السياسي الذى حصل على تأييد الأغلبية وتأخذ بريطانيا بنظام الحزبين الذى يقوم على ركيزتين أساسيتين هما الثنائية الحزبية والليبرالية المحافظة. ويتم تداول السلطة بين حزبين كبيرين هما حزب العمال وحزب

المحافظين.ويتميز النظام السياسي لإنجلترا بأنه من أكبر النظم الديمقراطية في العالم لأنه يتسم بمرونة تساعده على التكيف، ويلعب تغيير الحزب الحاكم دوراً في صنع السياسة التعليمية وفي عدم استقرارها وارتباطها بتغيير الحزب الحاكم وصدور تشريعات تتعلق باتجاهات كل حزب. ويلاحظ عدم وجود دستور مكتوب مما أدى إلى غياب المعايير الواضحة، وعدم استناد السياسة التعليمية إلى مبادئ دستورية ترسم إطارها العام في إنجلترا، ولا تنفرد السلطة التنفيذية في النظام البرلمانى بإقرار السياسات بل تشاركها السلطة التشريعية .ويتعاظم دورها بشكل لا يقلل من دور جماعات الضغط وذلك لأن دور المعارضة في البرلمان تمثل بديلا للحكومة القائمة في ظل برنامج سياسي يعمل على إقناع الهيئة الناخبة بوجهة نظرهم للوصول إلى الحكم ولذلك يطلق عليها اسم حكومة الظل أى جماعات الضغط أو المصالح أو الأحزاب السياسية ويتمثل المعنيون بصنع السياسة التعليمية عدة جهات على رأسها الملكة وهى تسود ولا تحكم وتقوم باختيار وتعين رئيس الوزراء وتملك حل البرلمان. أما رئيس الوزراء فهو الرئيس الفعلى للسلطة التنفيذية وهو زعيم حزب الأغلبية الفائز. ويصيغ السياسة التعليمية بما يتفق مع أهداف حزبه. ويعتبر مجلس الوزراء البريطانى مسئول مسئولية تضامنية عن صياغة السياسة التعليمية، ويتبعه مكتب مجلس الوزراء وتتحدد وظيفته في القيام بالتنسيق بين الوزارات فيما يتعلق بالسياسات المطروحة والربط بينها بما يحقق قدراً من الإنفاق بين أعضاء مجلس الوزراء.

وتتشابه مصر مع إنجلترا في وجود اختلال في التوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية نتيجة لما حصل عليه رئيس الوزراء البريطانى ووزراؤه من حرية كبيرة وسلطات واسعة على حساب البرلمان .

ج- النظام السياسي في الصين:

نظام سياسي اشتراكي وتطبق الصين نظام الديمقراطية الشعبية طبقا لدستور ١٩٥٤ الذى يضمن للبلاد أن يتم بناء مجتمع اشتراكي. ويبدو تأثير النظام السياسي في الصين على صنع السياسة التعليمية جليا إذ تم صياغة أهداف السياسة التعليمية في ضوء مبادىء الحزب الاشتراكى وهى غرس المبادئ السياسية للنظام الاشتراكي وربط التعليم والعمل وجعل التعليم قاعدة التحديث الاشتراكي الرسمية ،وتشتق نظرية صنع السياسة التعليمية في الصين من النظرية الماركسية والاتحاد السوفيتى وفكر ماوتسى تونج الذى يربط النظرية بالتطبيق والعلم بالعمل. ومن ثم فقد عملت الصين على إلغاء الثنائية بين العلم والعمل فتم الدمج بين النظرية والتطبيق والاهتمام بالعمل اليدوي والتعليم الثانوي المهني والفني.

٢-العوامل الاقتصادية المؤثرة في صنع السياسة التعليمية في دول المقارنة :

أ – جمهورية مصر العربية ينص الدستور المصري على أن الأساس الاقتصادي لجمهورية مصر العربية هو النظام الاشتراكي الديمقراطي القائم على الكفاية والعدل . وقد مرت مصر بظروف اقتصادية أثرت على صنع السياسة التعليمية بها .ومنها الأزمة الاقتصادية التى شهدتها مصر نتيجة حرب أكتوبر ١٩٧٣، وتكريس كافة الإمكانيات المادية والبشرية لهذه المعركة. وما نتج عن ذلك من إنشاء صندوق دعم وتمويل المشروعات التعليمية ثم أخذت مصر بعد ذلك بسياسة الانفتاح الاقتصادي ومرورها بأزمة الديون المصرية ،بالإضافة إلى عدد آخر من العقبات،منها قلة المخصصات المالية لميزانية التعليم، الأمر الذي أدى إلى ظهور أزمة الأبنية التعليمية ، وازدحام المؤسسات التعليمية بأعداد هائلة من الطلبة تفوق قدرتها الاستيعابية مما أدى إلى انخفاض مستوى جودة التعليم بصورة عامة .

كما شهد المجتمع المصري تغيرات في البناء الطبقي نتيجة لأخذ مصر بسياسة الانفتاح الاقتصادي وظهور شرائح اجتماعية جديدة.وانقسام شرائح المجتمع إلى أغنياء وفقراء، واتجاه الطبقات الغنية إلى الإقبال على التعليم الأجنبي والتعليم الخاص، الأمر الذي نتج عنه فوارق اجتماعية بين طبقات المجتمع وزيادة نسبة الفقر..وبالرغم من اتباع مصر برنامجاً شاملاً للإصلاح الاقتصادي والخصخصة وسياسة التثبيت والتكيف الهيكلى، وظهور التكتلات الاقتصادية الكبرى والشركات متعددة الجنسيات إلا أن السياسة التعليمية في مصر عجزت عن إعادة بناء الاقتصاد المصري باستخدام القوى البشرية كمورد أساسي وبالرغم مما فرضته تحديات التنمية الاقتصادية على السياسة التعليمية في مصر من النظر إلى التعليم على أنه استثمار للقوى البشرية ومع ذلك لم تحقق السياسة التعليمية في مصر الاستخدام الأمثل للموارد البشرية ويتضح ذلك من ارتفاع نسبة البطالة في التسعينيات.

أما إنجلترا فقد مرت بعوامل اقتصادية أثرت على صنع السياسة التعليمية ،منها حالة الركود الاقتصادي الذي عقب الحرب العالمية الثانية، وانهيار ثروات الاقتصاد البريطاني في السبعينيات والثمانينيات، لذا اتجهت السياسة التعليمية إلى إصدار العديد من التشريعات، التي هدفت إلى جذب الشباب ممن انهوا مرحلة الإلزام إلى التدريب على حرفة أو مهنة. ومع أواخر السبعينيات تم انتخاب حكومة تاتشر عام ١٩٧٩ التي نادت بالحد من التدخل الحكومي والتحول إلى القطاع الخاص وتقليل الإنفاق العام وأكدت على النظر للتعليم من مدخل استهلاكي.

أما في التسعينيات فقد استجابت السياسة التعليمية في إنجلترا للتحولات الاقتصادية العالمية ،وسياسة المنافسة في الأسواق العالمية، وتم وضع التعليم والتدريب أساسا لصنع السياسة التعليمية .واتبعت سياسة التعليم مدى الحياة lifelong learning أو التعلم المستمر، كركيزة للتقدم والتدريب. وحدث تغير كبير في الاحتياجات التعليمية وظهرت الحاجة إلى الاهتمام بالمعايير التعليمية مما دفع ذلك حكومة حزب العمال إلى تطبيق سياسات حكومية ملائمة تضمن الارتقاء بالمعايير التعليمية.

ج – وعلى النقيض من إنجلترا فإن النظام الاقتصادي في الصين نظام اشتراكي، يعتمد على اقتصاد السوق الاشتراكية، أي الملكية العامة .وقد مرت الصين بظروف اقتصادية أثرت على صنع السياسة التعليمية ،منها عملية الإصلاح الاقتصادي فشملت السياسات التعليمية تنوعا في المحتوى التعليمي، وخصخصة بعض التكلفة التي تتحملها المدرسة، واللامركزية في مسئولية الإدارة وتمويل المدارس، وخلق استراتيجيات جديدة لتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية للأطفال، خاصة أطفال المناطق الريفية وإنتاج قوى عاملة ماهرة ذات كفاءة عالية ،والتركيز على الجودة النوعية للتعليم.

كما لجأت الصين إلى عملية إصلاح مستمر للتعليم وتعديل للاتجاهات والسلوكيات التربوية بشكل أدى إلى التكيف الصينى المتدرج مع الإصلاحات الاقتصادية. ونجحت الصين من خلال سياسة الإصلاح والانفتاح في هيكلة النظام الاشتراكي وتحويله من نظام المركزية المفرطة الخاضع لبيروقراطية الدولة إلى نظام مندمج في الشبكات الاقتصادية العالمية دون الإخلال بهدف النظام الاشتراكي، مع مراعاة تحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة الاجتماعية . وإعادة بناء الاقتصاد الصيني اعتمادا على القوى البشرية كمورد أساسي.

وارتبط صنع السياسة التعليمية في الصين بالصناعة، فظهرت مدراس متوسطة لديها مصانع صغيرة،ومصانع تديرها مدارس فرعية في المناطق الريفية ،ولكل مدرسة اتصال بعدد من مصانع وبعض المجموعات المنتجة في الريف ، ويوضع دخل هذا الإنتاج تحت تصرف كل مدرسة لتوسيع مجال عملها ونمت المصانع التي تديرها المدارس في بكين نموا سريعا، وظهر اهتمام الصين بالتوسع في التعليم الفني والتعليم من أجل العمل المنتج. كما أدى الإصلاح الاقتصادي الهيكلي الذي بدأ في الصين منذ أكثر من عشر سنوات إلى تغييرات اقتصادية واجتماعية عميقة وإلى تحول في المناطق الريفية والممارسات الزراعية، من خلال ظهور التعليم الريفي ، وتطبيقها لنظام الكوميونات كتطور لنظام التعاونيات الزراعية وإنشاء مدارس خاصة بالكوميونات

، ثم جاءت منحنيات النمو الاقتصادي لتبرهن على ارتفاع معدل النمو الكلي الاقتصاد القومي في الصين.

ويرجع اهتمام السياسة التعليمية في الصين بغرس بذور التعليم الفنى والمهنى في التعليم الابتدائي وربط المدارس بالمصانع إلى تأثر الصين بالثورة الثقافية وأفكار ماوتسي تونج التعليمية التى ركزت حول اندماج العمال في المجتمع ،والتربية السياسية الأخلاقية ، وأن يكون التعليم مصحوبا بالعمل والإنتاج ، وتغيير النظام التعليمي القديم، والمبادئ القديمة وطرق التدريس ، وسياسة إدارة المدارس ، وتطبيق المدارس لسياسة ماوتسي تونج التعليمية ،والتركيز على العلوم والتكنولوجيا والتدريب على المهارات الشخصية والتوسع في المعرفة العلمية والتكنولوجية .

وتتشابه مصر مع الصين في :

١-مركزية إدارة التعليم

٢-اتباعها لسياسة الإصلاح الاقتصادي .

٣- اتباعها لسياسة التثبيت والتكيف الهيكلي لعبور طريق التنمية الاقتصادية.

بيد أن اتجاه السياسة التعليمية في مصرأدى إلى دفع قطاع الإنتاج للمساهمة في تمويل التعليم خاصة التعليم الفنى الذى تقع مسئوليته على الشركات والمصانع. وبالرغم من توجه السياسة التعليمية في مصر للأخذ بنموذج المدرسة المنتجة .غير أن هذا النهج الجديد يفتقـر إلى:

١- التنوع في المحتوى التعليمي في مصر .

٢-اللامركزية في إدارة المؤسسات التعليمية وتمويلها.

٣-العوامل الاجتماعية المؤثرة في صنع السياسة التعليمية في دول المقارنة :

أ- جمهورية مصر العربية:

تتشابه مصر مع الصين في عامل هام ،هو الزيادة السكانية، حيث مثلت الزيادة السكانية في مصر تحدياً لصنع السياسة التعليمية .إذ بلغ عدد السكان في مصر في عام ٢٠٠٣ حوالى ٦٧,٠٠٠,٠٠٠ مليون فرد ، وتصل نسبة صغار السن اقل من ١٥ سنة ٣٥% الأمر الذى ساعد على زيادة الطلب على التعليم ، وعدم قدرة الدولة على مواكبة الزيادة السكانية الهائلة، وتوفير الخدمات التعليمية من مدارس وتجهيزات ومعلمين بشكل ملائم، يضمن الجودة النوعية للتعليم .

مما نتج عنه عدة مشكلات مثل مشكلة الاستيعاب الكامل للتلاميذ، ومشكلة التسرب في التعليم ومشكلة الفجوة في التعليم بين الإناث والذكور ، وارتفاع نسبة الأمية.

فيما يتعلق بطبيعة البناء الاجتماعي مصر لم تعرف التميز العنصري لأنها وحدة بشرية متجانسة، وبالتالي لم يتطلب الأمر صنع سياسة تعليمية لكل إقليم على حده، لأنه لا توجد فروق فردية . ومن ثم فالتعليم يتم بشكل موحد.

بالنسبة لتأثير عامل الزيادة السكانية على صنع السياسة التعليمية في إنجلترا.فقد بلغ عدد السكان في إنجلترا ٨٥٦ ، ٤٩ ألف نسمة حسب تعداد ٢٠٠٣ وبلغت نسبة الزيادة السكانية فيما بين عام١٩٩١ وعام ٢٠٠٣ حوالى (٥، ٦ %) .

كما شهد البناء الطبقي للمجتمع البريطاني نمواً في الطبقة المتوسطة وزيادة اهتمامها بشئون التعليم الأمر الذى أثر على السياسة التعليمية في إنجلترا حيث مثلت هذه الطبقة ضغطاً على السياسة التعليمية لتحقق العدالة الاجتماعية، وظهرت معها سياسات تميز التعليم في الريف، وحرية الآباء في اختيار أفضل المدارس لأبنائهم. وتختلف مصر عن الصين في أن تضم الصين جنسيات وأعراق مختلفة وأقليات عديدة ومنتشرة ، والتي لها أثر واضح في صنع السياسة التعليمية حيث اضطر صانعو السياسة إلى خلق أنماط من التعليم الثنائي للغة ومراعاة تعليم الأقليات العرقية. واتجهت السياسة التعليمية إلى اتخاذ خطوات لمساعدة مناطق الأقليات لتطوير التعليم ثنائي اللغة،ولتأليف كتب دراسية بلغة الأقليات، وإنشاء جامعات خاصة بالأقليات. وتشابهت إنجلترا مع الصين في تأثرها بالعوامل الاجتماعية. حيث فرضت زيادة المهاجرين من دول الكومنولث والمستعمرات البريطانية تحدياً هائلاً على صنع السياسة التعليمية في إنجلترا، نظراً لحاجتهم إلى تعليم خاص يتعلق بلغتهم واختلافاتهم الثقافية .وبالنسبة للعوامل الدينية فقد سادت الصين ديانات متعددة هي الكونفوشية والتاوية والبوذية، ويظهر استجابة السياسة التعليمية لتعدد الديانات في إنشاء إدارة الدولة للأديان في بكين مهمتها تنسيق الصلات بين الحكومة ورجال الدين بحيث تستطيع الدولة تلبية رغبات أصحاب الديانات المختلفة ، ووجود مناهج خاصة تبعا لاعتناق الفرد الديني.

واستطاعت الصين أن تستجيب لمتغير الزيادة السكانية من خلال تطوير التعليم في الصين و تنفيذ مشروع التعليم عن بعد حديثاً وبناء شبكة تعليم مفتوحة ونظام التعليم مدي الحياة وإنشاء الشبكة التجريبية لنظام البث بالقمر الصناعي وإنشاء محطات مركزية وربط بعض مواقع التعليم من بعد بشبكات الحاسب الآلي. وأن تكون وزارة التعليم في الصين مسئولة عن تطوير برنامج التعليم من بعد، وإنشاء نظام للتعليم المستمر مدي الحياة مع الاهتمام الخاص بتقديم خدمات التنمية الريفية و الزراعية وإنشاء جامعة الإذاعة والتليفزيون المركزية بالصين

وانطلقت القناة التعليمية التليفزيونية الصينية لتقديم تعليم وتدريب مستمر مرتبط بالوظائف لأكثر من ٢ مليون موظف بالمدارس كما حصل مليون شخص على دبلومات خلال فترة من ٢ إلى ٣ سنوات من الجامعات عن طريق جامعة الإذاعة والتليفزيون. وتم تقديم تدريب عملي لمليون مزارع، وتدريب المعلمين أثناء الخدمة باستخدام القمر الصناعي مع تطوير تكنولوجيا الاتصال والأقمار الصناعية التليفزيونية الصينية، واستخدام القمر الصناعي في التنمية المهنية وإنشاء كلية المعلمين بالتليفزيون الصيني في يوليو China TV Teacher's College، وأيضا تشارك في شئون النظام والطلاب والتسجيل والاختبارات وإعطاء الشهادات كما يتم تعليم الطلاب من خلال التليفزيون وجها لوجه مع مرشدين مختصين ويحصلون من خلال هذه البرامج على دبلومات إذا ما نجحوا في اجتياز الاختبارات الموضوعة بواسطة مركز الاختبارات الصيني وحددت الخطة الرابعة لتطوير التعليم الصينى في القرن الحادي والعشرين من خلال تنفيذ مشروع التعليم عن بعد وبناء شبكة تعليم مفتوحة ونظام التعليم مدى الحياة وإنشاء شبكة تجريبية لنظام البث الحالي بالقمر الصناعي مع الاهتمام بتقديم خدمات التنمية الريفية، وإنشاء صندوق خاص لدعم تنفيذ خطة إصلاح المناهج وتحويل جزء من خريجي المدارس الثانوية الدنيا إلى البرامج المهنية. وتتشابه مصر مع الصين ومع إنجلترا في الاستجابة لمتغير الثورة التكنولوجية ومن ثم استجابت السياسة التعليمية لهذا المتغير

ثانيا : مستويات صنع السياسة التعليمية في دول المقارنة:

أ- جمهورية مصر العربية :

تتولى صياغة السياسة التعليمية وتقريرها وإصدار التشريعات التعليمية في مصر عدة هيئات على المستوى القومي ويأتي على قمة هذه الهيئات وزارة التربية والتعليم، التي تمثل السلطة العليا في رسم السياسة التربوية والتخطيط لها، وتقوم وزارة التربية والتعليم بهذا الدور من خلال القطاعات والإدارات المركزية التي يشرف عليها الوزير، ويشترك مع وزارة التربية والتعليم في هذا الدور على المستوى القومي عدة هيئات ويسير صنع السياسة التعليمية في مصر في اتجاه من أعلى إلى أسفل فالقرارات والأوامر تصدر من الهيئات على المستوى القومي لتنفذها هيئات المستوى الإقليمي والمحلى.

ب- مستويات صنع السياسة التعليمية في إنجلترا :

بالنسبة لمستويات صنع السياسة التعليمية في إنجلترا فيتسم صنع السياسة التعليمية في النمط الإنجليزي الجمع بين المركزية واللامركزية بما يحقق قيادة السلطة المركزية وحرية السلطات المحلية بشكل فريد، وتنقسم مستويات صنع السياسة التعليمية بين الحكومة

المركزيةCentral Government، والسلطات التعليمية المحلية (Leas) Local Education Authorities والكنائس والمؤسسات التطوعية والمعاهد التعليمية الحكومية والمسئولين عن مهنة التدريس. كما تلعب مجالس الإدارة المدرسية دوراً في صنع السياسة التعليمية.فعلى المستوى القومي تتولى البرلمان ومجلس الوزراء ووزارة التربية والمهارات وهيئة التفتيش على التعليم صنع الساسة التعليمية على المستوى الرسمي . كما تشارك في ذلك السلطات التعليمية المحلية ومجالس الإدارة المدرسية .

ويتركز صنع السياسة التعليمية في إنجلترا على المستوى المحلى في دور السلطات التعليمية المحلية. وهي سلطات منتخبة من سكان المقاطعة، وتعمل على إعطاء الفرصة لأحزاب المعارضة بالاشتراك في وضع السياسة التعليمية. وكذلك الحزب الحاكم، وتقوم السلطات التعليمية المحلية بالدور الفعال والحقيقي في تقديم وإدارة الخدمات التعليمية في إطار حدودها في كل من إنجلترا وويلز، ولهذه الهيئات إسهام واضح ومباشر في صياغة السياسة التعليمية الإنجليزية بحكم طبيعة التنظيم الإداري للتعليم في إنجلترا، والذي يتحدد أساسا في عبارة:نظام قومي يدار محليا.

ج- مستويات صنع السياسة التعليمية في الصين :

بينما تتم عملية صنع السياسة التعليمية في الصين على ثلاث مستويات القومية والإقليمية والمحلية وتخضع الإدارة التعليمية لسيطرة حكومات المديريات التعليمية وتكون تحت إشراف وتوجيه الوزارة وتتولى الحكومات الإقليمية والريفية مسئولية وضع خطط لتطوير التعليم وتصميم خطط التدريس شاملة بذلك المناهج الدراسية، وتضع السلطات الإقليمية وسلطات البلديات السياسات والخطط التربوية المناسبة للتعليم المحلي وتهيئة الموارد المالية اللازمة لها في الوقت الذي تتولى فيه الدوائر التربوية في الريف والمدن مسألة تطبيق هذه الخطط والسياسات وإدارة المدارس كل وفق نطاق صلاحياته وتقوم المديريات بإرسال مندوبين عنها إلى الولايات أو المقاطعات، وهكذا يتم التفويض بالتدريج حتى المستويات الأدنى .

وتتمثل السلطة التشريعية في الصين على مستوى الدولة في المؤتمر الشعبي القومي "الكونجرس العام" ويوجد مجالس شعبية إقليمية "الكونجرس الإقليمي البرلمان" في كل مدينة أو مقاطعة يتم انتخابها من القاعدة وتتم صياغة تنظيمات وتشريعات تعليمية محلية تعتمد على الظروف المحلية ،على أساس التشريعات التعليمية القومية ويجوز للجان الدائمة للمؤتمرات الشعبية بالمقاطعات والمناطق ذات الحكم الذاتي والبلديات التابعة مباشرة للحكومة المركزية بصياغة لوائح خاصة للتنفيذ طبقا للقانون في ضوء ظروف مناطقهم الواقعين فيها.. وتضع السلطات الإقليمية وسلطات البلديات السياسات والخطط التربوية المناسبة للتعليم المحلي وتهيئة

الموارد المالية اللازمة لها في الوقت الذي تتولى فيه الدوائر التربوية في الريف والمدن تطبيق هذه الخطط والسياسات وإدارة المدارس كلاً وفق نطاق صلاحياته وتقوم السلطات على مستوى المديريات بدور في صنع السياسة التعليمية من خلال تطوير الخطط الموضوعة وتقرير القواعد واللوائح وتوزيع الاعتمادات المالية على الإدارات التابعة لها.

وتأسيسا على ما سبق نلاحظ أن الصين وإنجلترا تتشابهان في أن صنع السياسة التعليمية حيث تتم على ثلاثة مستويات هى القومى والاقليمى والمحلى . بينما يختلفان مع مصر حيث يتم صنع السياسة التعليمية على المستوى القومى فقط . وتتشابه إنجلترا مع الصين أيضا فىأن اتجاه عملية صنع السياسة التعليمية يبدأ من المستوى المحلى حيث القاعدة العريضة من الجماهير والتربويين وفي هذا المستوى يلعب مجلس إدارة المدرسة دوراً هاماً في صنع السياسة التعليمية ، وينتهى على المستوى القومى ويتمثل في المؤسسة المسئولة عن وضع التشريعات التعليمية .

أوجه الشبه والاختلاف فيما يتعلق بدور الأجهزة الرسمية وغير الرسمية المسئولة عن صنع السياسة التعليمية :

أ- دور رئيس الجمهورية :

رئيس الجمهورية في مصر هو رئيس الدولة وهو على قمة السلطة التنفيذية ويضع السياسة العامة للدولة بالاشتراك مع مجلس الوزراء ويشرفان على تنفيذها ومن ضمنها السياسة التعليمية، وعلى الرغم من أن الرئيس محمد حسنى مبارك قد اعتبر التعليم قضية أمن قومى. إلا أن النظام السياسي المصرى يتسم بعدم التوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية لصالح الأخيرة والتى يرأسها رئيس الجمهورية. كما يتصف بهيمنة رئيس الدولة على سلطات جهاز الدولة سواء بصفته رئيسا للسلطة التنفيذية أو رئيسا للجمهورية ويتمتع بصلاحيات كبيرة لتقرير السياسات ومن ضمنها السياسة التعليمية ويسير صنع السياسة التعليمية في مصر وفق توجيهات يعرضها رئيس الجمهورية على الحكومة والشعب.

وتوجد في مصر مجالس استشارية تتبع رئيس الجمهورية مثل المجالس القومية المتخصصة. ويّعد رئيس الجمهورية في مصر شريك في السلطة ولكنه ليس شريكاً في المسئولية فلم يشر الدستور إلى مسئوليته السياسية أو إمكانية مساءلته أمام مجلس الشعب أو سحب الثقة منه.

وقد كشفت عن اضطلاعه بدور أكبر مما حدده له الدستور المصري في صنع السياسة العامة. فالدستور المصري قد أخذ بفكرة الثنائية في السلطة التنفيذية، ولكنها ثنائية غير متكافئة

لأن رئيس الجمهورية هو الرئيس الفعلي الأعلى للسلطة التنفيذية، وقد أخذ الدستور بأحد جانبى النظام الرئاسي في تكوين السلطات التنفيذية وهو مزاولة الرئيس للسلطات الفعلية بنفسه لكنه في الوقت نفسه أغفل عنصراً مهماً من عناصر النظام الرئاسي وهو أن السلطة التنفيذية هيئة واحدة، وجعل هذه السلطة اشتراكاً بين الرئيس والوزارة ، وكأنه بهذا قد عفا الرئيس من المسئولية، وأوجد الوزارة لتحمل المسئولية بدلا عنه، وبذلك يختل المبدأ القائل توجد المسئولية حيث تكون السلطة، فالسلطة كلها بيد الرئيس أما المسئولية فتتقاسمها معه الوزارة .

ب- **دور رئيس الدولة في إنجلترا :** في إنجلترا الملكة هي الرئيس الأعلى للدولة ودورها استشاري . وتتلقى الملكة معلومات منتظمة عن سير الأمور في الدولة كما أنها تستشار ولكن لا تقرر، وتحتفظ بحق التصديق على القوانين وتوقيع أوراق الدولة، بحكم موقعها كرئيس للدولة ورئيس للسلطة التنفيذية، وتنتقل الممارسة الفعلية إلى رئيس الوزارة ومن خصائص النظام البريطاني عدم مسئولية الملكة السياسية أمام البرلمان وإنما المسئول أمام البرلمان هي الوزارة .

ج- **ويختلف دور رئيس الجمهورية في صنع السياسة التعليمية في الصين** تستمد الحكومة الصينية توجيهاتها من رئيس الجمهورية وتشارك قيادة الحكومة الصينية في وضع وصياغة السياسة التعليمية عندما توضع الخطة التعليمية في البرلمان القومى الشعبى للمناقشة وتشترك قيادة الحكومة الصينية مع نواب البرلمان في إدخال التعديلات على هذه السياسة لمراعاة ما تحتاج إليها.وبذلك يتشابه دور رئيس الجمهورية في مصر مع دور رئيس الجمهورية في الصين كما أن رئيس الدولة في الصين هو رئيس السلطتين التنفيذية والتشريعية .

أوجه التشابه والاختلاف في دور رئيس الدولة في دول المقارنة:

يتشابه دور رئيس الدولة في مصر مع دور رئيس الدولة في الصين في العناصر التالية:

١- يضع رئيس الجمهورية في مصر بالاشتراك مع مجلس الوزراء السياسة العامة للدولة ويشرفان على تنفيذها على الوجه الأكمل.

٢- ويرأس رئيس الجمهورية في مصر السلطة التشريعية من جهة والسلطة التنفيذية من جهة أخرى وله الحق في أن يصدر قوانين أو أن يعترض عليها. ويرجع ذلك إلى النظام السياسي المصري الذى يتصف بهيمنة رئيس الدولة على سلطات جهاز الدولة سواء بصفته رئيسا للسلطة التنفيذية أو رئيسا للجمهورية كما يتمتع رئيس الجمهورية

بسلطات كبيرة لتقرير السياسة التعليمية وبذلك يكون هو السلطة النهائية.وكذلك في الصين يشغل منصب رئيس جمهورية الصين منصب الأمين العام لمراكز الحزب الاشتراكي الصيني General Secretary Of the CPC centers في وقت متزامن مع منصبه كرئيس لجمهورية الصين الشعبية. وعلى المستوى القومى يشغل رئيس جمهورية الصين موقع الرئيس للسلطتين التنفيذية والتشريعية. ويقوم بحكم موقعه بإصدار توجيهاته الخاصة بالسياسة التعليمية لأجهزة الدولة. ويرأس الحزب الاشتراكي الصيني ويضع السياسة التعليمية من خلال توجيهاته المعلنة في الخطب السياسية ومؤتمرات الحزب القومي، وأعمال اللجنة المركزية للتعليم.

أوجه الاختلاف بين مصر وإنجلترا :

يختلف دور رئيس الدولة في مصر عن دوره في إنجلترا في أن الملكة هي الرئيس الأعلى للدولة في بريطانيا ومن خصائص النظام البريطاني عدم مسئولية الملكة السياسية أمام البرلمان طبقا للمبدأ القائل "الملك يسود ولا يحكم". وإنما المسئول أمام البرلمان هو الوزارة . وهى في ذلك تتشابه مع الصين من حيث رئيس جمهورية الصين يقع على قمة الدولة نظريا. ولكن فعليا هو مجرد رمز إذ شهدت الصين تقلصا في دور رئيس الجمهورية في صنع السياسة التعليمية بعد تطبيق سياسة الانفتاح عام ١٩٧٩ بعدأن كان يقوم بوضع السياسة التعليمية، وخطة التعليم، وتحديد السلم التعليمى في كل مرحلة . إلى أن تم التحول من المركزية الشديدة إلى اللامركزية، فأصبح يتم إشراك جميع المسئولين من خلال عقد المؤتمر القومى الشعبى كل خمس سنوات .

٢- دور مجلس الوزراء :

أ- جمهورية مصر العربية :

تعتبر الحكومة في مصر هى الهيئة التنفيذية والإدارية العليا للدولة، وتتكون من رئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء ونوابهم وتتولى منصبها بالتعيين. ويشرف رئيس مجلس الوزراء على أعمال الحكومة، وتضع الحكومة برنامجها لتطوير التعليم ،ويمثل مجلس الوزراء السلطة التنفيذية في الدولة .وبتفسير هذه الاختصاصات يتضح أن مجلس الوزراء في مصر يشترك في صنع وتخطيط وتنفيذ السياسة التعليمية من خلال "لجنة الخدمات" .وهى لجنة وزارية عليا تلعب دورا غاية في الأهمية في العملية التشريعية وفي عملية تخصيص الموارد إذ تخرج منها مشروعات القوانين لتدخل ما يعرف باسم اللجنة العليا للسياسات داخل مجلس الوزراء وهى التى تنفذ السياسة وفي نفس الوقت يقوم مجلس الوزراء بإعداد مشروعات

القوانين ثم يحال مشروع القانون إلى اللجنة المختصة بالمجلس التشريعي، وإذا وافق عليه المجلس أرسل إلى رئيس الدولة للموافقة عليه وإصداره ومجلس الوزراء يشترك مع رئيس الجمهورية في صنع السياسات العامة للدولة ومتابعة تنفيذها. ومن هنا فإن مجلس الوزراء هو هيئة حكم وتخطيط ورسم للسياسة العامة من جهة وهيئة تنفيذية من جهة أخرى .

ب- مجلس الوزراء في بريطانيا :

تتكون الحكومة البريطانية أو السلطة التنفيذية من مجموعة من الوزراء يتولون الحكم على أساس الانتخابات البرلمانية ويتم تكليف زعيم الحزب الفائز بالأغلبية البرلمانية بتشكيل الوزارة وتعيين الوزراء. ولا توجد في بريطانيا حكومة مستقلة فالسياسة فيها تدور في إطار حزبي ولكن في بعض الأحيان قد يحصل ائتلاف فتدخل عدة أحزاب في تشكيل حكومة واحدة. ويتم تشكيل مجلس الوزراء برئاسة رئيس الوزراء، وعضوية عدد من الوزراء، والمجلس مسئول مسئولية تضامنية عن صياغة السياسة العامة للمجتمع ويتم اتخاذ القرارات فيه بشكل جماعي، حيث يشارك جميع أعضائه في صياغة السياسة، ويتضامن جميع الأعضاء حتى أصحاب الاعتراضات ،أمام البرلمان، مما يعني أنه يجب على أعضاء المجلس أن يعطوا الانطباع للبرلمان بوحدة الوزارة . ويقوم مجلس الوزراء في إنجلترا بمراقبة أداء رجال السياسة الذين يؤلفون مجلس الوزراء، وللمجلس الأفضلية في المجال التشريعي وأكثر القوانين هي من صنع الحكومة وتقدر نسبة القوانين ذات الأصل البرلماني بـــ١٠% من مجموع التشريعات. وقد منح مجلس الوزراء سلطات واسعة في مجال التشريع ومنحت الحكومة الإنجليزية حق التفويض في إصدار التشريعات **delegated legislation** والتي يصدرها المجلس بناء على ترخيص من السلطة التشريعية في مسائل تشريعية أيضا من اختصاص البرلمان، كما أن للمجلس حق المصادقة على خطاب الملك، وتهدف الحكومة البريطانية إلى توفير التعليم للجميع وتسعى إلى رفع المستوى التعليمى إلى أقصى حد ممكن في جميع مراحل التعليم لضمان الحصول على أفضل عائد من الإمكانات المتاحة ولهذا فإن الحكومة نفسها مسئولة عن القيام بالمبادرة لتأمين استمرار التحسين الكيفي للتعليم.

ج- **وفي الصين يقوم مجلس الدولة** بنشر وصياغة تشريعات و تنظيمات ولوائح التعليم من خلال لجنة التعليم بالدولة **The state Education Commission** وهي تنظيم مهني يتبع مجلس الدولة ويتولى المسئولية الشاملة لإدارة التعليم في جميع أنحاء البلاد. وتعتبر أعلى جهة إدارية مسئوله عن التعليم في الصين وتشمل مسئولياته تطبيق القوانين والقرارات المحلية بواسطة الولاية، وتنفيذ وتحقيق المبادئ والخطط الموجهة بواسطة الولاية وصنع سياسات تعليمية وتنظم

جهود الأقسام المختلفة التابعة للحكومة ورسم خطة عامة لإعادة إصلاح البناء التعليمي في الصين.

أوجه التشابه والاختلاف في دور مجلس الوزراء في دول المقارنة:

تتشابه مصر وإنجلترا والصين في دور مجلس الوزراء حيث أن مجلس الوزراء في مصر يشترك في صنع وتخطيط وتنفيذ السياسة التعليمية من خلال "لجنة الخدمات" .وهى لجنة وزارية عليا تلعب دورا غاية في الأهمية في العملية التشريعية. وفي إنجلترا مجلس الوزراء مسئول مسئولية تضامنية عن صياغة السياسة العامة للمجتمع ويتم اتخاذ القرارات فيه بشكل جماعي، حيث يشارك جميع أعضائه في صياغة السياسة، وقد منح مجلس الوزراء في إنجلترا سلطات واسعة في مجال التشريع وفي الصين يقوم مجلس الدولة بدور تشريعى.

٣- البرلمان :

أ – البرلمان في جمهورية مصر العربية :

يقوم مجلس الشعب في مصر بالدور التشريعى ، ويتولى سلطة التشريع ويقرر السياسة العامة للدولة ، والخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والموازنة العامة للدولة ،كما يمارس الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية. ويقوم مجلس الشعب بالدور التشريعي في صنع السياسة التعليمية في مصر من خلال صناعة القوانين ومرورها بمراحل السن والتشريع كما يقوم مجلس الشعب بدور **رقابى** من خلال وسائل وإجراءات الرقابة البرلمانية. وتجدر الإشارة إلى أن عدم استقرار السياسة التعليمية في مصر ، وأزمة صنع السياسة التعليمية ترجع إلى محدودية الدور الذي يقوم به مجلس الشعب لتقرير السياسة وصياغتها . وانحصار دوره في تمرير المشروعات المحالة إليه دون مناقشة جادة .كما تتم معظم القوانين والتشريعات بمبادرة من السلطة التنفيذية (وزير التعليم)، ويوافق عليها المجلس. بحيث لا يعطى الوقت الكافي لمناقشة مشروعات القوانين الأمر الذي يؤدى إلى إصدار بعضها بطريقة الاستعجال . ويرجع الاختلال في أداء مجلس الشعب إلى نسبة تمثيل الأحزاب السياسية داخل المجلس ً.كما يرجع إلى طبيعة التركيب المهنيُ للأعضاء.واختلال العلاقة بين الحكومة (السلطة التنفيذية) ومجلس الشعب. فصارت الأولى هي المشرع من الناحية الفعلية ، واقتصر دور الثانية في تمرير مشروعات القوانين المحالة منها.

ب- البرلمان في إنجلترا

أما دور البرلمان في إنجلترا في صنع السياسة التعليمية فيمثل البرلمان في إنجلترا السلطة التشريعية.ويختص بصياغة القوانين ودراسة عمل الحكومة، والرقابة المالية حماية

للمواطن. ويقوم بدور تشريعي من خلال مشروعات القوانين التعليمية المقدمة من الحكومة، ومن الأعضاء ويتضح دور المشاركة الشعبية في صنع السياسة التعليمية في إنجلترا من خلال الاستفتاءات التي تقوم بها الحكومة قبل البدء في أي تشريع تعليمي. ومن خلال إجراءات التشريع داخل البرلمان البريطاني، واشتراك أكبر عدد من الأعضاء في المناقشة من خلال مجلسي العموم واللوردات في التشريع .و يقوم البرلمان الإنجليزي بدور رقابي ويعنى دراسة وتقييم أعمال الحكومة مقرونة بحق البرلمان في أن يصدر أحكاما عن هذه الأعمال قد تقود إلى استقالة الحكومة إذا سحبت الثقة منها. وتعتبر رقابة البرلمان الإنجليزي من أقوى اختصاصاته.ويساعده على القيام بدوره في الرقابة البرلمانية وجود حزبين متنافسين.

ويقوم مجلس اللوردات بدور مهم في صنع السياسة التعليمية من خلال ما يسمى بالتشاور وحق الاعتراض والتوفيق على القوانين التي يقرها مجلس العموم، ويبدأ بداخله مناقشة مشروعات القوانين قبل أن تنتقل لمجلس العموم، كما يعد مجلس العموم مركز الثقل الحقيقي بالنسبة للعملية التشريعية وصاحب الحق في مساءلة الوزراء ومنح الحكومة الثقة أو حرمانها، ويتمتع مجلس العموم البريطاني باختصاصات واسعة منها الصلاحيات التشريعية العادية والمالية والاختصاصات السياسية أيضا كما أن للسلطة التشريعية حق الرقابة على السلطة التنفيذية .أمامن حيث العلاقة بين الحكومة والبرلمان في إنجلترا **فيلاحظ أن** الحكومة هي التي تدير البلاد، وهي التي تصنع القرارات الهامة عن سياسة التعليم والصحة، وتحتاج في العديد من تلك القرارات إلى موافقة البرلمان.

ج- البرلمان في جمهورية الصين :

يتحدد دور المجلس القومي الشعبي للصين The National peoples Congress of China يعتبر "المؤتمر القومي للشعب " هو السلطة التشريعية ويقوم من خلال لجنتيه الثابتة والتنفيذية بصياغة وتطوير السياسة القومية للتعليم .كما يقوم بصياغة ونشر قوانين التعليم بالدولة ووضع الدستور . ويتولى الإشراف والمراقبة والمتابعة على تنفيذ السياسات التعليمية .ومن حقه تعديل وإعمال القوانين الأساسية وله سلطة التعيين والعزل من الوظائف وفي نطاق سلسلة اتخاذ القرارات يكون من مهام مؤتمر الشعب الوطني سلطة فحص وإقرار خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتطبيق هذه الخطة. ويتابع مؤتمر الشعب الوطني تطبيق الدستور الذي ينص على أنه توجد "مجالس شعبية إقليمية" أو ما يطلق عليه اسم الكونجرس الإقليمي" في كل مدينة أو مقاطعة حيث يتم انتخاب أعضائها من القاعدة وتقوم بدورها في انتخاب بقية المستويات إلى أعلى هذا إلى جانب صياغة (تشريعات) تعليمية محلية تعتمد على الظروف المحلية وتتم السيطرة على التعليم في الصين بواسطة القانون.

أوجه التشابه والاختلاف في دور البرلمان في دول المقارنة :

تتشابه مصر مع إنجلترا والصين في أن البرلمان يمثل السلطة التشريعية في البلاد ولكن تختلف مصر مع إنجلترا في أن البرلمان يتكون من مجلسين هما العموم واللوردات ويتكون البرلمان المصرى من مجلسى الشعب والشورى. وتختلف مصر مع إنجلترا في آليات صنع السياسة التعليمية داخل البرلمان. وتختلف الصين عن مصر وإنجلترا في أن البرلمان يشكله الحزب الشيوعى وهو السلطة التشريعية في البلاد وهو الذى يقوم صياغة ونشر قوانين التعليم بالدولة والإشراف والمراقبة على تنفيذ السياسات التعليمية .

٤- دور وزارة التربية والتعليم :

أ- في جمهورية مصر العربية :

تختص وزارة التربية والتعليم في مصر بعملية صنع واتخاذ القرارات الخاصة بالسياسات والبرامج والقوانين واللوائح الوزارية التى تدير كل مؤسسات التعليم قبل الجامعى في مصر. ويتولى وزير التعليم من خلال أجهزة الديوان العام لوزارة التربية والتعليم قبل الجامعى على المستوى المركزى صنع السياسة التعليمية. وتتحدد اختصاصات وزارة التربية والتعليم في بحث واقتراح السياسة التعليمية في جميع ميادين التعليم العام والفني "قبل الجامعي". ووضع الخطط والمشروعات والبرامج لتنفيذ هذه السياسة ، واستصدار التشريعات اللازمة لذلك.واقتراح الوسائل التي تؤدي إلى نشر التعليم وتقرير المناهج والكتب.ويعكس التنظيم الهرمى لديوان الوزارة بالمركزية الشديدة إذ تقع معظم الإدارات المركزية والمراكز القومية للإشراف المباشر للوزير،.

وتستأثر وزارة التربية والتعليم بصياغة التشريعات التعليمية على المستوى القومي، ولا تشترك كل من هيئات المستوى الإقليمي والمحلى في صياغة هذه التشريعات .ولذا فإن هذه التشريعات لا تلقى نجاحا عند تطبيقها. لأن التطبيق الناجح لهذه التشريعات يعتمد على مدى قبول الهيئات الرسمية المعنية لهذا التشريع.

ويأتى على قمة الوزارة **الوزير** وهو المسئول الإداري الأعلى لوزارته ويتولى رسم سياسة الوزارة في ضوء السياسة العامة للدولة، ويقوم بتنفيذها ووزير التربية والتعليم وهو مسئول عن وزارته أمام رئيس الجمهورية مسئولية سياسية، ويعد منصب الوزير في مصر في هذا السياق منصبا إداريا وتنفيذيا ومنصبا سياسيا . ويمارس الوزير سلطات معينة تتمثل في اقتراح مشروعات القوانين أما إصدارها فرهن بموافقة مجلس الشعب، وله سلطة إصدار القرارات الخاصة بتنفيذ السياسة التعليمية، وتوجد مجالس استشارية تتبع الوزير في مصر مثل

المجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعي ومثل مجلس رؤساء القطاعات والإدارات المركزية ويستعين وزير التربية والتعليم في رسم وتخطيط السياسة التربوية بعدة مجالس أو هيئات يرأسها بنفسه، إلا أن رئاسة الوزير لهذه المجالس تؤثر في اتخاذ قراراتها ويجعله في النهاية مسئولاً عن رسم سياسة التعليم وتنفيذها .ويلاحظ أن السياسة التعليمية ترتبط بشخص الوزير لا بمؤسسة أي أنها في النهاية سياسة فرد(مركزية) وليست سياسة مؤسسات (ديمقراطية) .

ب- وزارة التربية في إنجلترا :

في إنجلترا يلاحظ وزارة التعليم والمهارات Department of Education and Skills هي الهيئة المركزية المسئولة عن إدارة التعليم في إنجلترا، وعن تقديم الخدمات التعليمية. وتعتبر وزارة التربية والمهارات من أهم أجهزة صنع السياسة على المستوى القومي. وهى مسئولة عن صياغة السياسة القومية للتعليم دون الجامعي، والمحافظة على المستويات القومية للتعليم. والتحكم في عدد المباني المدرسية، وتوفير المعلمين وتدريبهم. وعندما فاز حزب العمال في الانتخابات، أجرى بلير تغييرا في الوزارات الحكومية عام ٢٠٠١، ومن ضمن التغيرات التي قام بها أن أعاد تسمية وزارة التعليم والتوظيف، بوزارة التعليم والمهارات Department of Education and Skils ويعكس هذا توجه الحكومة البريطانية نحو الاهتمام بالمهارات. وتتحدد مسئولية وزارة الدولة لتعليم و المهارات في إنجلترا في إدارة التعليم، سياساته واستراتيجياته والتمويل والنفقات العامة بما فيها تمويل السلطة المحلية، والأمور المالية، والتعيينات الرئيسة.

ويرأس الوزارة في إنجلترا الوزير وهو عضو من مجلس الوزراء وقد خص القانون الوزير بسلطات منها أن السلطات التعليمية تخضع لرقابته وقد زادت هذه السلطات في ظل قانون الإصلاح التعليمي لعام ١٩٨٨ ،حيث أعطى المسئول عن التعليم الإنجليزي سلطات أوسع وألقى عليه عبئا أكبر بوصفه رجلا سياسيا مشتركا في الحكومة.

ويوجد حاليا وزيران للتعليم في إنجلترا الوزير الأول هو وزير الدولة للمعايير المدرسية ،والوزير الثاني هو وزير الدولة للتعليم العالي والتعليم مدى الحياة . ويساعد الوزيرين ثلاثة مساعدين. ويتبع الوزير في إنجلترا عدد من المجالس الاستشارية تتمثل في مجلس التعليم الاستشاري المركزي في إنجلترا ومهمته مساعدة الوزير في رسم السياسة التعليمية لإنجلترا وويلز، إلى جانب المجالس الاستشارية المركزية الأخرى الخاصة بالامتحانات وإعداد المعلمين. وتعتبر هذه المجالس الاستشارية مسئولة عن التخطيط للسياسة التعليمية على المستوى القومي. وسلطة التقويم والمناهج الدراسية وهى مسئولة عن تقديم النصح لوزير الدولة فيما يتعلق بالمناهج والاختبارات المدرسية والتقويم ،وكل ما له صلة بالمناهج المدرسية والاختبارات والتقويم المدرسي. والمجلس العام لشئون مهنة التدريس.

ج- دور وزارة التربية والتعليم في الصين:

تعتبر وزارة التعليم هي أعلى هيئة إدارية حكومية مسئولة عن التعليم في الدولة وعن الأعمال الأكاديمية والتربوية وتشرف على العلاقات المحلية، وتقوم بالأعمال الإدارية للتعليم ، وهى تمثل المستوى القومي (المركزي) في إدارة التعليم في الصين وتشكل جزءا من السلطة التنفيذية وتتحدد مسئولية وزارة التعليم في الصين في تنفيذ السياسة التعليمية بينما مسئولية الحكومة وضع خطة التعليم وتقوم وزارة التعليم الصيني بمساعدة الحكومة الصينية في صياغة هذه السياسة ولديها إدارات عامة للتعليم العالي، وإدارات عامة للتعليم العام مسئولة عن القيام بتحقيقات ومتابعات لتنفيذ الخطة وتضع الوزارة خطة لتطوير وتنمية التعليم الصينى. ثم ترفع هذه الخطة لمجلس الشعب للمناقشة وإدخال التعديلات عليها .

أوجه التشابه والاختلاف في دور وزارة التربية في دول المقارنة:

تتشابه كل من مصر وإنجلترا في أن وزارة التربية والتعليم في مصر ومثيلتها وزارة التربية والمهارة في إنجلترا تمثلان قمة السلطة التنفيذية، التى تتولى ترجمة أهداف السياسة التعليمية إلى استراتيجية ، ثم إلى برامج وقرارات ويرجع هذا الاتفاق إلي وجود سلطة مركزية متمثلة في وزارة مختصة بشئون التعليم إلي تعاظم دور الدولة في التربية وإسهامها في تحمل مسئوليات التعليم والإشراف عليه.وربما يرجع هذا التشابه إلى تأثر مصر بالاحتلال البريطاني. والملاحظ أن نمط صنع السياسة التعليمية في إنجلترا يقوم على أساس التعددية أو التنوع وهذا يتضح عندما تصدر وزارة التربية والتعليم تشريعاً ما، فإن كل سلطة تعليمية محلية تقوم بوضع سياسة لتنفيذ هذا التشريع تتفق مع مواردها وإمكانياتها المحلية، وبذلك تختلف السياسات التعليمية من سلطة تعليمية محلية إلى أخرى .

بينما يختلف دور وزارة التربية والتعليم في الصين عنهما حيث تقوم بالأعمال الإدارية للتعليم وتتحدد مسئوليتها في تنفيذ السياسة التعليمية وتتشابه مصر مع الصين في تعرض السياسة التعليمية لعدم الاستقرار بسبب دمجها عدة مرات مع وزارة التعليم العالى، ويختلف دور الوزير في مصر عنه في إنجلترا فهو منصب سياسى ويشغل في نفس الوقت منصب الرئيس الإداري الأعلى لوزارته وهو ما يعد تداخلا في الاختصاصات ويتعارض مع مبدأ فصل السلطات. بينما في إنجلترا يوجد فصل بين المنصب السياسى الذي يشغله وزير الدولة للتعليم والذى يشارك في صنع السياسة التعليمية وبين المنصب الإداري الذى يشغله وزير التعليم المفوض وهو مسئول عن أعمال وزرائه أمام وزير الدولة للتعليم ويعمل مديرا ومنفذا للسياسة التعليمية عملا بمبدأ الفصل بين السلطات.

٥-دور الإدارات المحلية :

أ- في جمهورية مصر العربية:

كشف الواقع الفعلى عن أن الهيئات على المستوى الإقليمي والمحلى سواء الإدارات التعليمية على المستوى المحلى أوهيئات المستوى الإقليمي المتمثلة في المديريات التعليمية ، ليس لها أى دور في صياغة السياسات التعليمية اللازمة لتنفيذ التشريعات حتى أن لا مركزية التنفيذ قد تحولت إلى مجال للبيروقراطية الإدارية ويرجع ذلك إلى مركزية صنع القرار والاعتماد على التوجيهات والأوامر التي تأتي من القيادات التعليمية العليا. كما ترجع إلى مركزية الإدارة التعليمية في مصر وإلى العديد من القيود المالية والإدارية التى تكبل مديري المدارس ومديري الإدارات التعليمية وتعوقهم عن اتخاذ القرارات المناسبة بما يتماشى مع الظروف المحلية .ومن أجل ذلك وقعت وزارة التربية والتعليم ومحافظة الإسكندرية ومركز الإسكندرية للتنمية وهو جمعية أهلية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية فى شهر ديسمبر ٢٠٠١ مذكرة اتفاق لتنفيذ برنامج إرشادى يهدف إلى تحسين نوعية التعليم فى مدارس الإسكندرية على أساس نموذجين نموذج لامركزى من خلال عقد شراكة بين المدرسين والإداريين والمجتمع المحلى ككل من خلال لجان ثلاثية الطبقات وتقديم الدعم والمتابعة وتنفيذ إدارة لامركزية متقدمة من خلال تعديل السياسات والإجراءات وتفويض السلطة لمستوى المدرسة .

ب- دور السلطات التعليمية المحلية في إنجلترا :

تشارك السلطات التعليمية المحلية في إنجلترا في صنع السياسة التعليمية من خلال وضع كل سلطة تعليمية محلية خطة لتطوير التعليم Education Action Plan بموافقة وزير الدولة. ويرجع ذلك إلى أن اللامركزية في انجلترا صفة أساسية من صفات الحكم .وتعد الخطة مفتاحاً لتأدية السلطة التعليمية المحلية لواجبها التشريعي في رفع مقاييس التعليم. وتحتوي كل خطة على عدد من الأهداف وتوضيح كيفية تنفيذ هذه الأهداف، ومن واجبات السلطات التعليمية المحلية اتخاذ إجراءات القبول. كما أن السلطات التعليمية المحلية تلعب دوراً في التخطيط لدعم الأطفال ذوي المشكلات السلوكية وفي تنسيق العمل بين الشبكات المدرسية والمحلية والمؤسسات الأخرى. ودور السلطات التعليمية المحلية ضروريا لتعزيز ولرفع المقاييس والمعايير التعليمية وتنفيذ الضغط على المدارس الضعيفة لتطور نفسها، وتحديد المناطق الأولى بالرعاية التعليمية Education Action zone .والمشاركة الاجتماعية. والارتقاء بالقياسات والمعايير التعليمية. والإدارة الذاتية للمدارس وتطوير مبادئ الحكم شبه المستقل، والمساءلة وتحديد مسئوليات التمويل. وتكافؤ الفرص وعدم تحميل المدارس أعباء لا تستطيع تحملها.

ج- جمهورية الصين الشعبية :

أما بالنسبة للصين فتتبع الإدارة التعليمية حكومات المديريات التعليمية وهى تحت إشراف الوزارة. وتقوم الحكومات الإقليمية والريفية بدورها في صنع السياسة التعليمية من خلال وضع خطط لتطوير التعليم، وتصميم خطط التدريس شاملة بذلك المناهج الدراسية. كما تضع السلطات الإقليمية وسلطات البلديات السياسات والخطط التعليمية المناسبة للتعليم المحلي، وتهيئ الموارد المالية اللازمة لها في الوقت الذي تتولى فيه الدوائر التعليمية في الريف والمدن، مسألة تطبيق هذه الخطط والسياسات، وإدارة المدارس كل في نطاق صلاحياته ، وعلى المستوى المحلي تتبع مكاتب وأقسام التعليم سلطة الدولة وحكومات المجالس البلدية الخاصة، التي تقوم بإدارة المهام التعليمية الخاصة بالمقاطعات أما المجالس البلدية فتكون أيضا خاضعة لإشراف وتوجيه الإدارات التعليمية المركزية.

وتتحمل الحكومات المحلية المسئولية الرئيسة لتمويل التعليم الإلزامي، شاملة بذلك الإدارة العليا لتمويل التعليم ،وتوفير التوجيه التعليمي. أما حكومات الدوائر الانتخابية فتتمثل في السلطة التنفيذية، فدورها يتمثل في إدخال النظام الإلزامي في المناطق الخاضعة لسلطتها القضائية. كما تقوم بتوفير التمويل المالي لمساعدة المدارس في المناطق الفقيرة، وتوفير الإعانات المالية للأقاليم، وتوزيع المبالغ المالية على التعليم الأساسي.

أوجه الشبه والاختلاف فيما يتعلق بدور المحليات في صنع السياسة التعليمية :

يتشابه دور السلطات التعليمية المحلية في إنجلترا مع دور الحكومات المحلية والإقليمية في الصين من حيث أن السلطات التعليمية المحلية في إنجلترا تشارك في صنع السياسة التعليمية من خلال وضع كل سلطة تعليمية محلية خطة لتطوير التعليم Education Action Plan بموافقة وزير الدولة.وأيضا في الصين تقوم الحكومات الإقليمية والريفية بدورها في صنع السياسة التعليمية من خلال وضع خطط لتطوير التعليم،ووضع خطط التدريس والمناهج الدراسية المناسبة للتعليم المحلي. بينما لا تقوم المديريات التعليمية في مصر أو الإدارات التعليمية بأى دور في عملية صنع السياسة التعليمية في مصر ويرجع ذلك إلى مركزية صنع القرار .

٦-دور مجلس إدارة المدرسة :

أ- يقتصر دور مجلس إدارة المدرسة في مصر على تنفيذ السياسة التعليمية. وتتحدد اختصاصات مجلس إدارة المدرسة في معاونة ناظر المدرسة أو مديرها في إدارة المدرسة التي تتولى عملية الرقابة الذاتية على العملية التعليمية والإشراف على عمليات التوجيه والمتابعة والمعاونة على حل المشكلات واتخاذ القرارات في شأنها، ومتابعة

التوجيه والمتابعة والمعاونة على حل المشكلات واتخاذ القرارات في شأنها، ومتابعة وتنفيذ القرارات ،وتقويم العمل في مجال الخدمة التعليمية .وبذلك لا يوجد دور ملموس لمجلس إدارة المدرسة أو مجالس الآباء والمعلمين أو مجالس الأمناء في مصر فيما يتعلق بصنع السياسة التعليمية، وهذه المجالس يتخللها الكثير من المظاهر السلبية في تأدية دورها في صنع السياسة التعليمية .

ب- **بينما تتمتع المدارس في إنجلترا** بحريتها واستقلاليتها في إدارة شئونها وتنظيم عملها، من حيث اختيار المحتويات التفصيلية لمقررات الدراسة وطرق التدريس والكتب الدراسية، وإعداد الجدول الدراسى ولديها قدر مناسب من حرية التصرف في استغلال الموارد المتاحة، واتخاذ قرارات بشأن موضوعات المنهج وطرق التدريس ويتمثل دور مجلس إدارة المدرسة في إنجلترا في صنع السياسة التعليمية في إبداء المقترحات المتعلقة بتغيير المناهج والامتحانات، ويتكون المجلس من ممثلين للمدرسين، الذين يمثلون أغلبية في لجانه والذين لهم من النفوذ أو السلطة ما يجعلهم يتخذون الكثير من القرارات التعليمية الهامة، وتشترك المدرسة في علاقات هامة مع السلطات التعليمية المحلية لتوفير الموارد التي تحتاج إليها، وتشكل السلطات المحلية مجالس إدارية مدرسية school Governing Bodies وتكون المدرسة على وعى بسياسة التعليم المحلية وتلعب هذه المجالس الإدارية دورا تنفيذيا من خلال تنفيذ وظائف الإدارة المدرسية.كما تعد سبيلا إلى تحقيق ديموقراطية صنع القرار من خلال لا مركزية الإدارة التعليمية بحيث تكون القرارات ملائمة للاحتياجات المحلية . كما تقوم بتقديم تغذية راجعة عن السياسات المقترحة من السلطات التعليمية المحلية وتشمل تجميع آراء ومقترحات الجماعات الرسمية وجماعات الضغط. ويتكون مجلس الإدارة من حكام منتخبين، وحكام معينين من قبل السلطات التعليمية المحلية، وشخصية دينية محافظة، وحكام من السلطة التعليمية المحلية، وممثلين عن أولياء الأمور ويعرفون باسم Parent governors وهم أشخاص منتخبون من مجلس إدارة المدرسة بواسطة أولياء الأمور ويشتركون في مجلس إدارة المدرسة .

ج- تتميز **الإدارة المدرسية في الصين** بأنها تقوم على أساس مجالس يمثل فيها الطلبة والموظفون وهيئة التدريس ولهم حقوقهم وواجباتهم، ويشترك أعضاء المجتمع المعنيون والمعلمون والطلاب من خلال لجان مع القيادة التعليمية في إدارة العملية التعليمية بهدف تحقيق المشاركة المجتمعية في إدارة المؤسسات. وتقوم الإدارة المدرسية في الصين بدور هام في صنع السياسة التعليمية من خلال تشكيل مجلس

وكذلك إنشاء مجلس للمعلمين للمشاركة في صنع القرار، وكما يوجد مجلس للمعلمين للمشاركة في صنع القرار والإشراف على العمليات الإدارية وحماية الحقوق القانونية ومصالح العاملين وأعضاء هيئة التدريس، واتبعت الصين سياسة جديدة لإصلاح الإدارة المدرسية من خلال تطبيق نظام مسئولية المدير بهدف تطوير الجودة الشاملة في مدارسها. ويتكون اجتماع مجلس الإدارة من لجنة المصالح المدرسية، ومجلس المديرين ومدير المدرسة، ومكتب إدارة المعلمين، ومكتب المصالح العامة.

أوجه الشبه والاختلاف في دور مجالس إدارة المدارس في دول المقارنة:

تتشابه مجالس الإدارة المدرسية في كل من **إنجلترا والصين** في قيامهم بدور ملموس في صنع السياسة التعليمية ، من خلال نظام لامركزية الإدارة التعليمية حيث تتمتع المدرسة باستقلالها، كما يتم تمثيل المعلمين رسميا داخل مجالس الإدارة المدرسية ، ويتوافر فيها المناخ الديمقراطي وتشكيل لجان من بعض أعضاء المجتمع المعنيين والمعلمين والطلاب، بهدف تحقيق مبدأ المشاركة المجتمعية في إدارة المؤسسات التعليمية.وتتشابه الصين مع إنجلترا في تطبيق نظام مساءلة مجلس الإدارة ،وتمثيل أصحاب المصالح داخل مجالس الإدارة المدرسية.

بينما يختلف دور مجلس إدارة المدرسة في مصر عن الدولتين السابقتين في أن اختصاصات مجلس إدارة المدرسة تحدد في تنفيذ السياسة التعليمية، و يشهد واقع الإدارة المدرسية في مصر أزمة في صنع القرار، والمركزية الشديدة ،وعدم التفويض والبيروقراطية. فالتوجهات تأتى من المركز الذى يتمثل في وزارة التربية والتعليم أو ديوان الوزارة وليس لإدارة المدرسة وزن في صنع واتخاذ قرارات تعليمية ذات شأن مثل اعتماد منهج أو تجريبه أو أن تقييم علاقة معينة مع المجتمع المحيط بالمدرسة دون توجيه أو إذن من إدارة التعليم المختصة أو من ديوان الوزارة .

٧- **دور مراكز البحوث التربوية :**

أ- تهدف مراكز البحوث التربوية في مصر إلى دراسة وبحث مشكلات وقضايا التعليم بالأسلوب العلمي السليم وتزويد المشتغلين بصياغة السياسة التعليمية بالمعلومات والبيانات الضرورية وإلى المساهمة في تطوير التعليم والتدريب على المستوى القومي والعالمي عن طريق إجراء بحوث التطوير وتوفير خدمات المعلومات، وتزويد المسئولين والمشتغلين بمجال التعليم بالبيانات والمعلومات المعاونة على اتخاذ قرار تربوي سليم قائم على أساس علمي من البحث والدراسة لمساعدة صانعي السياسة التعليمية والممارسين للعملية التعليمية أن يفيدوا من نتائج البحوث والدراسات. أما في

مصر فتعتمد على التمويل الحكومى، ويلاحظ عدم كفاية الموارد المالية المخصصة المحلية ،بالإضافة إلى انخفاض تمويل البحث التربوى في مصر. وهى هيئات استشارية يرأس مجالس إدارتها وزير التربية والتعليم تقع المراكز البحثية التربوية في مصر تحت هيمنة وزارة التربية والتعليم، ولا تتمتع بالاستقلال رغم أنها غير تابعة لوزرة التربية. ولا توجد حرية أكاديمية لباحثي المركز في اختيار الموضوعات البحثية، والمنهج المستخدم، وتفسير النتائج بعيدا عما تمارسه الوزارة من ضغوط واحتواء لنتائج وتوصيات البحوث والدراسات تدعيما لسياستها. كما لا توجد سياسة واضحة لمراكز البحوث التربوية في مصر. على الرغم من أن الهدف من إنشاء المراكز القومية للبحوث التربوية إلا أن الدراسات تشير إلى أن البحوث التربوية في مصر تجرى بعد اتخاذ القرار بهدف تدعيم صانع السياسة وليس قبل اتخاذ القرار لمعرفة مدى ملاءمته وصحته.ولا يوجد تنظيم رسمي على المستوى القومى يتولى مهام التنسيق بين مراكز البحث التربوى في جمهورية مصر العربية. وتوضع خطة عمل وسياسات مراكز البحوث التربوية وتنفذ في مصر في ضوء أولويات وزارة التربية والتعليم والمشكلات والقضايا التى تحيلها الوزارة للمركز لدراستها بالأسلوب العلمي.

ب- في إنجلترا المؤسسة القومية للبحث التربوي هى **National Foundation fro .(NFER) Educational Research** . وتهدف إلى المساهمة في تطوير التعليم والتدريب على المستوى القومي والعالمي عن طريق إجراء بحوث التطوير وتوفير خدمة المعلومات وتتولى إجراء مشروعات البحث والتطوير في كل قضايا نظام التعليم وتطوير برنامج البحوث الخاص بها بصفة مستمرة وإعطاء أولوية لمشكلات التعليم التى لها أهمية قومية. وتقوم بتطوير التعاون بين مختلف مؤسسات البحث التربوي وتقديم معلومات وخدمات استشارية تهدف إلى مساعدة صانعي السياسة التعليمية على تطوير الممارسات التعليمية من خلال الاستفادة من نتائج البحوث التربوية. وتتمتع هذه المؤسسة بالاستقلال، وتدار بواسطة مجلس إدارة تشمل عضويته كل من السلطات التعليمية المحلية ، وروابط المعلمين القومية ، وعدد من الجامعات الإنجليزية، ومؤسسات تربوية أخرى.

ويقوم مجلس إدارة المؤسسة القومية للبحث التربوي بتحديد سياسة البحوث التربوية سنويا من خلال آلية تشكيل اللجان التى تضم الباحثين التربويين ، وأساتذة الجامعات والمعلمين وكل أعضاء مجلس الإدارة ومن خلال المناقشات والمفاوضات التي تنظمها إدارة البحوث

والتطوير بالمؤسسة بين الباحثين والسلطات التعليمية وذلك في ضوء برامج الحكومة في مجال التعليم وفي ضوء أولويات السلطات التعليمية المحلية. التي تبحث في كيفية الاستفادة من نتائج البحوث في تطوير التعليم .ويتم تمويل مراكز البحوث التربوية من خلال المنح تقدمها السلطات التعليمية المحلية، ومنح تقدمها الحكومة المركزية لتمويل المشروعات التعليمية، والمؤسسات الخاصة التى تسهم في زيادة الموارد المالية لتمويل المشروعات التعليمية.

وتلعب المراكز البحثية الموجودة داخل البرلمان البريطاني دوراً في صنع السياسة التعليمية، ويتلخص دور مراكز البحوث البرلمانية في تقديم العون للأعضاء لتعرف المشروع عن طريق قوائم كاملة تشتمل على مزايا وعيوب مشروع القانون التعليمي المقدم من الحكومة.والتركيز على المشاركة في التشريع ومساعدة الأعضاء الذين يتقدمون بمشروعات قوانين على اختيار الصيغة المناسبة وتوقيت عرضه، وعمل قوائم تضم جماعات الضغط النشطة التي تهتم بالتعليم ليستعين بها الأعضاء المهتمون.

ج- **يوجد في الصين المركز القومى الصينى للبحوث:** ويهدف إلى تقديم الخدمات الفعالة والخبرة المعرفية لصناع السياسة التعليمية في الصين كما يهدف إلى إجراء الدراسات البحثية والتطبيقية والنظرية ذات الصلة بجميع مجالات التعليم . ويقوم المركز بتفويض من مكتب اللجنة الوطنية للتخطيط القومي لعلوم التربية بوضع الخطة القومية للبحوث التربوية كما يقوم بالتنسيق ومتابعة البحوث التربوية. ويتضمن المركز مكتب اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني حتى تراقب محتوى المناهج الدراسية وما تتضمنه من أفكار سياسية مؤيدة لسياسة الحزب الشيوعي الحاكم . كما توجد مراكز بحوث محلية لتراعى الاحتياجات التربوية في المحليات المختلفة وتقوم بحل المشكلات المرتبطة بكل إقليم وهذه المراكز المحلية في الصين ترفع نتائجها وتوصيتها إلي السلطات التعليمية في الصين. وهى مسئولة عن تنفيذ حصة محددة من برامج البحوث التربوية على مختلف المستويات.وتتبع الصين سياسة حرية اتخاذ القرارات التربوية على المستوي المحلي مع مراعاة السياسة العامة المركزية لوزارة التعليم في جمهورية الصين الشعبية وفي سبيل تحقيق ذلك يعقد اجتماعات سنوية لمراجعة وتخطيط التدخلات التربوية على مستوي المقاطعات والبلديات.

وتعمل المراكز البحثية في ضوء سياسة واضحة وخطة بحثية قومية موضوعة مسبقاً وموضح بها احتياجات المجال التعليمي من البحوث التربوية. وبالتالي فإن نتائج هذه البحوث وتوصياتها تكون محل اهتمام المستفيدين منها مما يزيد من فعاليتها في حل المشكلات التعليمية، وبالتالي تطوير التعليم. حيث تتم هذه العملية وفق خطوات منظمة تبدأ بعقد اجتماع موسع يضم

ممثلين عن كافة الجهات المسئولة عن التعليم في الصين. يتم خلال هذا الاجتماع وضع خطة خمسية قومية للبحوث التربوية المطلوبة خلال الخمس سنوات المقبلة. ثم يتم تكليف المؤسسات البحثية بتنفيذ حصة معينة من بحوث هذه الخطة. وبعد أن تقوم كل مؤسسة بتنفيذ ما كلفت به من بحوث يتم صياغة النتائج والتوصيات والمقترحات التى انطوت عليها هذه البحوث. ثم يتم تجريب الأفكار والبرامج المقترحة إما في المدارس التجريبية التابعة لوزارة التعليم أو مراكز التجريب التابعة للمركز القومي الصيني للبحوث التربوية. وبانتهاء هذه المرحلة ترفع النتائج والمقترحات النهائية إلي متخذ القرار من أجل استصدار التشريعات المناسبة ونشرها في كافة المقاطعات. ومساعدة الممارسين للعملية التعليمية على تطبيق التوصيات والمقترحات . ومما يساعد على تطبيق إجراءات التعميم المركزية الشديدة التي يتميز بها نظام الإدارة التعليمية في الصين.

أوجه الشبه والاختلاف في دول المقارنة :

١- تتشابه مراكز البحوث التربوية في كل من مصر وإنجلترا والصين في **أهدافها** وهى دراسة وبحث مشكلات وقضايا التعليم بالأسلوب العلمي السليم وتزويد المشتغلين بصياغة السياسة التعليمية بالمعلومات والبيانات الضرورية و إلى المساهمة في تطوير التعليم والتدريب على المستوى القومي والعالمي عن طريق إجراء بحوث التطوير

٢- وتتشابه مصر مع الصين فى أن كلا النظامين يتميز بمركزية التخطيط ، ولامركزية التنفيذ. إلا أن الصين تتميز بالمركزية الديمقراطية التى تتيح للمحليات فرصة المشاركة في صنع السياسة التعليمية من خلال وضع تشريعات تلائم البيئة والظروف المحلية وكذلك وضع خطة محلية لتطوير التعليم ومن ناحية أخرى تم تطوير الإدارة المدرسية ومنحها حرية التصرف وصلاحيات مالية وفقا لظروف كل مدرسة.

٣- **في التمويل** : يختلف أسلوب تمويل هذه المراكز في إنجلترا عن أسلوب تمويلها في مصر. ففي إنجلترا يتم تمويل مؤسسة البحث التربوى من أقسام التربية والعلوم، والسلطات التعليمية المحلية ،والمؤسسات التى تريد تنفيذ بحوث واختبارات ومقاييس تربوية. أما في مصر فيلاحظ عدم كفاية الموارد المالية المخصصة المحلية، بالإضافة إلى انخفاض نسبة تمويل البحث التربوى في مصر .

٤- **من حيث الاستقلالية** تقع المراكز البحثية التربوية في مصر تحت هيمنة وزارة التربية والتعليم، ولا تتمتع بالاستقلال رغم أنها غير تابعة لوزرة التربية. وتتشابه الصين مع

مصر في ذلك حيث لا تتمتع مراكز البحوث التربوية في الصين بالاستقلال. أما في إنجلترا فتتمتع هذه المؤسسات بالاستقلال.

٥- **من حيث وجود تنظيم رسمى يتولى التنسيق** بين مراكز البحوث تتشابه مصر مع إنجلترا في عدم وجود تنظيم رسمي على المستوى القومى يتولى مهام التنسيق بين مراكز البحث التربوى في جمهورية مصر العربية وكذلك في إنجلترا لا يوجد تنظيم رسمى تحكمه قواعد وقرارات، وإنما يتم التنسيق بين مراكز البحث التربوي عن طريق تمثيل أقسام التربية والعلوم والسلطات التعليمية الأخرى المهتمة بمجال التعليم في مجالس إدارة مراكز البحوث التربوية في إنجلترا. وتختلف الدولتان مع الصين في وجود تنظيم رسمى يتولى التنسيق بين مراكز البحوث التربوية في الصين. حيث يقوم مكتب اللجنة الوطنية للتخطيط القومي لعلوم التربية في الصين بوضع الخطة القومية للبحوث التربوية

٦- تختلف مصر عن إنجلترا **فيما يتعلق بسياسة البحوث التربوية** حيث يقوم مجلس إدارة كل مركز من مراكز البحوث التربوية في إنجلترا بوضع سياسة عمل المركز من خلال المناقشات التي ينظمها قسم التربية والعلوم والسلطات التعليمية المحلية والمستشارين والموجهين التربويين والمعلمين في ضوء متطلبات الولايات السلطات التعليمية المحلية وفي ضوء برامج السياسة العامة للدولة وبعد موافقة مجالس إدارات المراكز.وفي مصر توضع خطة عمل وسياسات مراكز البحوث التربوية وتنفذ في ضوء أولويات وزارة التربية والتعليم والمشكلات والقضايا التى تحيلها الوزارة للمركز لدراستها بالأسلوب العلمي . وتختلف مراكز القومية للبحوث التربوية في الصين عنها في مصر في أن هذه المراكز البحثية في الصين تعمل في ضوء سياسة واضحة وخطة بحثية قومية موضوعة مسبقاً وموضح بها احتياجات المجال التعليمي من البحوث التربوية. وبالتالي فإن نتائج هذه البحوث وتوصياتها تكون محل اهتمام المستفيدين منها مما يزيد من فعاليتها في حل المشكلات التعليمية وبالتالي تطوير التعليم. حيث تتم هذه العملية وفق خطوات منظمة تبدأ بعقد مؤتمر الشعب القومى وهو اجتماع موسع يضم ممثلين عن كافة الجهات المسئولة عن التعليم في الصين. يتم خلال هذا الاجتماع وضع خطة خمسية قومية للبحوث التربوية المطلوبة خلال الخمس سنوات المقبلة. ثم يتم تكليف المؤسسات البحثية بتنفيذ حصة معينة من بحوث هذه الخطة.

٧- تختلف الصين عن مصر في انه يوجد في الصين مؤسسة بحوث تربوية قومية كما توجد مراكز بحوث محلية لتراعى الاحتياجات التربوية في المحليات المختلفة وتقوم

بحل المشكلات المرتبطة بكل إقليم، بينما يوجد مراكز بحوث تربوية قومية في مصر ولا يوجد مراكز بحوث تربوية بالمحافظات أو فروع بالمحافظات وهذه المراكز المحلية في الصين ترفع نتائجها وتوصياتها إلي السلطات التعليمية في الصين. وهى مسئولة عن تنفيذ حصة محددة من برامج البحوث التربوية على مختلف المستويات.

٨- وتتبع الصين سياسة اللامركزية وحرية اتخاذ القرارات التربوية على المستوي المحلي مع مراعاة السياسة العامة المركزية لوزارة التعليم في جمهورية الصين الشعبية وفي سبيل تحقيق ذلك يعقد اجتماعات سنوية لمراجعة وتخطيط التدخلات التربوية على مستوي المقاطعات والبلديات.

تعليق على المؤسسات الرسمية في دول المقارنة :

تتضمن المؤسسات الرسمية المسئولة عن صنع السياسة التعليمية في مصر رئيس الجمهورية، مجلس الوزراء ،البرلمان (مجلسى الشعب والشورى)، وزارة التربية والتعليم، ومراكز البحوث التربوية . بينما تضم المؤسسات الرسمية المسئولة عن صنع السياسة التعليمية في إنجلترا هى الملكة ويتبعها هيئة التفتيش على المعايير، ومجلس الوزراء، والبرلمان، ووزارة التربية والمهارات، والسلطات التعليمية المحلية ومجلس إدارة المدرسة. وفي الصين تشمل المؤسسات الرسمية المسئولة عن صنع السياسة التعليمية رئيس الجمهورية ، والحزب الشيوعى ولجنته المركزية، والمؤتمر القومى للحزب الشيوعى ، ومجلس الدولة ، ووزارة التربية ، والسلطات التشريعية الإقليمية، ومكاتب التعليم بالأقاليم ، والإدارات التعليمية، والحكومات المحلية ، ومراكز البحوث التربوية ، ومجالس الإدارة المدرسية .

المؤسسات غير الرسمية المسئولة عن صنع السياسة التعليمية:

وتشمل الأحزاب السياسية ونقابات المعلمين وجماعات المصالح والجمعيات الأهلية.

١- دور الأحزاب السياسية فى دول المقارنة :

يقوم النظام السياسي في مصر على أساس تعدد الأحزاب في إطار المقومات والمبادئ الأساسية للمجتمع المصرى والمنصوص عليها في الدستور ويقوم نظام الأحزاب السياسية في مصر على أساس التعددية الحزبية يوجد (١٧ حزبا) إلا أن النظام السياسي المصري يشهد تعددية حزبية غير متوازنة، حيث يهيمن الحزب الوطني علي الحكم منذ تبني التعددية السياسية و إلي جواره مجموعة من الأحزاب الصغيرة التى تقلصت فاعليتها إلي مجرد صحافة حزبية وعلى الرغم من الدور البارز الذى لعبه الحزب الوطنى في صنع السياسة التعليمية في مصر من خلال تطوير نظام امتحان الثانوية العامة ليكون على أكثر من مرحلة مع توسيع فرص

الاختيار المتاحة أمام الطلاب وتحقيق المرونة والانسيابية بين كل أنواع التعليم ومراحله المختلفة. كما قام الحزب بعقد عدة مؤتمرات من ضمنها مؤتمره السنوي الأول الذي عقد في السابع والعشرين من سبتمبر ٢٠٠٣ وقدم فيه ورقة عمل حول تطوير سياسة التعليم تضمنت عدة محاور رئيسة تقوم علي استكمال البنية الأساسية للمعرفة ومنها توسيع قاعدة المشاركة المجتمعية من خلال التوجه نحو اللامركزية، وتحقيق مبدأ الجودة الشاملة في التعليم من خلال إنشاء هيئة اعتماد وضمان جودة تعليم وطنية، ووضع المناهج التعليمية وتطوير التقويم، واستكمال البنية الأساسية للمعرفة، وإعطاء دور اكبر للمجتمع المدني والقطاع الخاص في التعليم

ثم قام الحزب الوطني الديمقراطي بعقد مؤتمره السنوي الثانى المنعقد في سبتمبر ٢٠٠٤ الذي طرح فيه عددا من السياسات الجديدة التي تستهدف تطوير منظومة التعليم. وتتعلق بسياسات التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة ،وضم مرحلة رياض الأطفال إلى الإشراف العلمي لوزارة التربية والتعليم ضمانا لجودة الخدمة التعليمية، وزيادة عدد فصول رياض الأطفال لكل مدرسة، وإعطاء أولوية لتعيين المعلمين المطلوبين في هذه المرحلة، وعدم السماح لغير المؤهلين تربوياً بالعمل في رياض الأطفال وتطوير مناهج رياض الأطفال.وتبني الحزب عددا من السياسات لرعاية ذوي الاحتياجات الخاصة ودمجهم في التعليم من أهمها دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في المراحل العمرية المختلفة في كافة الأنشطة، وتفعيل عمل إدارات التربية الخاصة في وزارة التربية والتعليم، وتوفير التقنيات والأجهزة اللازمة لدعم ذوي الاحتياجات الخاصة، وتطوير المناهج ونظم التقويم لذوي الاحتياجات الخاصة.

وموجز القول : أنه فيما يتعلق بدور الأحزاب السياسية فيلاحظ أن الحزب الوطني فقط له دور ملحوظ في عملية صنع السياسة التعليمية أما باقي الأحزاب السياسية فدورها شكلي وغير ملموس في عملية صنع السياسة التعليمية . وبالرغم من أن عدد الأحزاب السياسية في مصر يتزايد، إلا أن أغلبها لا يملك أي فعاليات حزبية بالتمثيل في البرلمان، أو في التأثير علي صنع السياسات العامة، ولا يوجد تداول للسلطة بين هذه الأحزاب، وليس هناك تنافس حقيقى بينها ، ويرجع ذلك إلى أن النظام السياسي في مصر يعاني من أزمة ضعف إسهام الأحزاب في دعم التعليم وعدم اتفاق الخطاب السياسي المعلن للأحزاب مع الواقع الفعلي للممارسات ،كما يرجع ذلك إلي المناخ السياسي السائد، ومساحة الديمقراطية والحرية التي تلعب دوراً رئيساً في حجم الأنشطة الحزبية وضعف المشاركة الحزبية في عملية صنع السياسة التعليمية ، الأمر الذي يؤدى إلي عزوف الأحزاب عن أداء أي دور في خدمة المجتمع وعزوف الأحزاب عن قنوات المشاركة في العملية التعليمية. كما أن الأحزاب في مصر لا تلعب دورها كجماعات

ضاغطة حيث أن نسب تمثيلها في البرلمان غير متوازية. ولعل ذلك يرجع لقصور في تطبيق التعددية الحزبية ووجود تماثل إلى حد كبير جداً في برامج الأحزاب وأصبحت برامج مستنسخة لا يوجد بينها اختلاف أيديولوجي الأمر الذى انعكس على مشاركتها في الإصلاح التعليمي إذ تتشابه البرامج الحزبية وتتفق في جزئيات كثيرة مع سياسات الحزب الوطنى .ويلاحظ أن البرامج الحزبية تعد وسيلة للدعاية السياسية ولكسب أصوات الناخبين. ومن هنا يشهد النظام السياسى المصرى أزمة التكامل في صنع السياسات. حيث توجد فجوة هائلة بين أجهزة التخطيط ووحدات تنفيذ وتطبيق السياسات.

ويختلف دور الأحزاب السياسية **في إنجلترا عن صنع السياسة التعليمية** في مصر. فالنظام السياسى في بريطانيا نظام ديمقراطي برلماني ونظام حزبى تنافسي حيث يتم تشكيل الحكومة بواسطة الحزب السياسي الذي يحصل على تأييد أغلبية الأعضاء المنتخبين ويوجد في بريطانيا نظام الحزبين وذلك لوجود حزبين كبيرين يتناوبان السلطة، هما حزب العمال و حزب المحافظين. ويلعب الحزب الحاكم في النظام السياسي في إنجلترا الدور الأكبر في عملية صنع السياسة التعليمية. و في بريطانيا، تتبنى الأحزاب السياسية سياسات لها دعم شعبى كبير من اجل الحصول على دعم انتخابي ولكل من الحزبين كتلة برلمانية مكونة من أعضائه في البرلمان وللحركة الحزبية تأثير هام على الحياة السياسية ذلك لأن الحزب الذي يتمكن من إحراز الأغلبية داخل البرلمان هو الذي يتمكن من ممارسة شئون الحكم من تنفيذية وتشريعية.

ويرجع عدم الاستقرار في السياسة التعليمية في إنجلترا إلى تغيير الحزب الحاكم الذى يلعب دوراً في إلغاء العديد من التشريعات التي صدرت من قبل. ويتبنى كل حزب اتجاها خاصا له من القضايا التعليمية المثارة فبينما يلاحظ أن حزب العمال كانت تتجه سياسته نحو تنظيم التعليم الثانوي في ضوء التعليم الشامل تتجه سياسة حزب المحافظين نحو الإبقاء على مدارس النحو وبالتالي الإبقاء على النظام الثلاثي في التعليم الثانوي. ومن هنا كان للنظام السياسي في إنجلترا أثر على السياسة التعليمية حيث صدرت العديد من التشريعات التي تتعلق باتجاهات كل حزب و بمجرد أن يتغير الحزب ويأتي حزب آخر إلى السلطة فإنه يصدر تشريعاً جديداً مما كان له أثر كبير في عدم استقرار السياسات التعليمية. وتتبع إنجلترا نظام ثنائي الحزبية. والأحزاب السياسة في إنجلترا هى مؤسسات هدفها ممارسة تأثير دائم علي الرأي العام، وهذا يتطلب برامج واضحة ومشاركة في الانتخابات. ويلاحظ أن الأحزاب السياسية في إنجلترا هى أحد أهم المؤسسات الحديثة التي ارتبطت بالديمقراطية والانتخابات، ولها تأثير حقيقي علي الرأي العام وصنع السياسات. وتقترح برامج السياسات القومية فضلا عن توليها مهمة إعداد الكوادر السياسية الواعية التي تقوم بمهمة اتخاذ القرارات. كما تقوم

الأحزاب في إنجلترا بدور رقابى وهى تعد أجهزة لإرساء الرقابة الجماهيرية على الحكومة والسياسات من خلال نوع من التنظيم، يتيح لهم الاتصال بصانعي السياسات العامة .

بينما يختلف دور الأحزاب السياسية في الصين عن صنع السياسة التعليمية في إنجلترا ومصر حيث تمثل الصين دولة ذات حزب واحد ونظام شمولي، يقوم على استبعاد الأنظمة الفردية وأى نوع من استقلالية الجماعة الفرعية. وفي هذا النظام فإن الدولة نفسها في يد الحزب الواحد ذى الأيديولوجية الموحدة.والسمة الأساسية التي ترتبط بالحزب الواحد في تطبيقاته الشيوعية هى وجود صلابة أيديولوجية والتزام أيديولوجي باستعمال الدولة للقوة لتحقيق أهدافها. وفي ضوء هذا يقوم الحزب الشيوعي بدورين رئيسين هما تحديد أهداف النظام والإشراف على تحقيق هذه الأهداف وتوجيهها. وبذلك يقوم الحزب الشيوعى بصياغة السياسات، وتحديد وسائل تنفيذها،والرقابة عليها . ويعتبر نظاماً فريداً فيما يتعلق بمستوى تنفيذ السياسات ومسئوليته المباشرة عليها.

ويقوم الحزب بدور تعبئة المجتمع لتنفيذ الأهداف، فالحزب الشيوعى يتغلغل في كافة التنظيمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية ويلقن أيديولوجية النظام من خلال الأجهزة المركزية ويقوم بالسيطرة على السياسة التعليمية. ويفرض تدخله وسيطرته على السياسات وصنعها وتنفيذها. فعلاقة الحزب بكل مستويات السياسات العامة واضحة فهو الذى يقوم بالدور الرئيسى في صياغتها وتنفيذها من خلال اللجنة المركزية، والمكتب السياسى، ثم يقوم الحزب بالرقابة على تنفيذ السياسات. وهو الهيكل الرئيسى لتجميع المطالب وطرح بدائل السياسات.

وتقوم اللجنة المركزية للحزب بتحويل قرارات القيادة العليا المتعلقة بالسياسة العامة وتحويلها من القيادة العليا إلى قرارات سياسية تنفيذية ثم ترفع لمجلس البرلمان القومي وهو السلطة التشريعية العليا التى تقرر سياسة الدولة. ويصنع المؤتمر القومي للحزب الشيوعي ولجنته المركزية الأسس المبدئية للسياسات القومية .

أوجه الشبه والاختلاف فيما يتعلق بدور الأحزاب السياسية في صنع السياسة التعليمية في دور المقارنة:

فيما يتعلق بدور الأحزاب السياسية في مصر ليس لها دور ملحوظ في عملية صنع السياسة التعليمية باستثناء الحزب الوطني فقط. أما باقي الأحزاب السياسية فدورها شكلي وغير ملموس في عملية صنع السياسة التعليمية. وأغلبها لا يملك أي فعاليات حزبية بالتمثيل في البرلمان، أو في التأثير علي صنع السياسات العامة، ولا يوجد تداول للسلطة بين هذه الأحزاب،

وليس هناك تنافس حقيقى بينها ،ويرجع ذلك إلى أن النظام السياسي في مصر يعاني من أزمة ضعف مشاركة الأحزاب .

ويختلف دور الأحزاب السياسية **في إنجلترا عن صنع السياسة التعليمية** في مصر. فإنجلترا نظام حزبى تنافسي و نظام الحزبين، وذلك لوجود حزبين كبيرين يتناوبان السلطة، هما حزب العمال و حزب المحافظين.والأحزاب السياسية في إنجلترا هى أحد أهم المؤسسات الحديثة التي ارتبطت بالديمقراطية والانتخابات ولها تأثير حقيقي علي صنع السياسات وتنفيذها ورقابتها.

ويختلف دور الأحزاب السياسية في الصين عن صنع السياسة التعليمية في إنجلترا ومصر حيث تمثل الصين دولة ذات حزب واحد ونظام شمولي فالحزب الشيوعى هو الذى يقوم بالدور الرئيسى في صياغة السياسات وتنفيذها من خلال اللجنة المركزية، والمكتب السياسى، كما يقوم الحزب بالرقابة على تنفيذ السياسات.

٢- دور جماعات المصالح فى دول المقارنة:

أ- **تهدف جماعات المصالح في مصر** إلى التأثير على عملية صنع السياسات العامة، واتخاذ القرارات والتي تتفق ومصالحها، من خلال إتباعها لأساليب علنية أو غير علنية، مثل التأثير على الرأي العام باستخدام وسائل الإعلام. و تمارس جماعات الضغط وسائل لتحقيق أهدافها، منها على سبيل المثال الدفع بأعضاء لها في المجلس المحلي، ومجلس الشعب، لتمثيل مصالحهم أو الانتساب لجهة واحدة. ومن هذه الجماعات الغرف التجارية ورجال الأعمال، وغالبية النقابات، بينما تمثل جماعات الضغط المؤسسات الإدارية، والأحزاب والنقابات، أمام صانعي السياسة الرسميين للتمثيل في البرلمان والمؤسسات السياسية. ويتوقف نجاح الجماعات على المهارات القيادية للجماعة وحجم الجماعة والموقع الذي تشغله. وقد تمكنت هذه الجماعات من التأثير في السياسات وفي صياغة التشريعـــات من خلال اللجان المشتركة مع الحكومة وعضوية عدد كبير منهم في مجلس الشعب كما اتسمت تحركاتهم في نفس اتجاه تحرك سياسات الدولة ومن جماعات المصالح في مصر أصحاب الدروس الخصوصية من المعلمين وناشري الكتب الخارجية، وأصحاب المدارس الخاصة الذين تبذل الوزارة جهودا مضنية من أجل التصدي لهم.

ب-أما **دور جماعات المصالح في صنع السياسة التعليمية في إنجلترا** : تتعدد جماعات المصالح في إنجلترا ومن أهمها نقابات العمالTrade Unions ، وجماعات رجال الأعمال Business Groups وجماعات مصالح المعلمين Teachers Interest Groups وتشمل مجلس

نقابات العمال Congress of The Trades Union . وتمثل جماعات المصالح في إنجلترا كلا من الآباء وأعضاء البرلمان والأحزاب السياسية ويعتبر أعضاء البرلمان من أهم جماعات المصالح على المستوى القومى التي تؤثر داخل البرلمان ، ولهم دور كبير في إعادة النظر في السياسات التي تقترحها الوزارة والإدارات المختصة بشئون التعليم في إنجلترا .

وتعتبر جماعات المصالح مصدرا للمعلومات والتأييد، وتؤثر طبيعة علاقة المساندة التى تقوم بها جماعات المصالح للأحزاب والعلاقة بين جماعات رجال الأعمال والأحزاب هى علاقة دعم ومساندة . ويظهر دور رجال الإعمال في صنع السياسة التعليمية في إنجلترا من خلال مشاركتهم في إدارة مناطق التعليم الأولى بالرعاية ducation Action Zon (EAZS) لتصبح لكل منطقة منتدى عمل أو هيئه تنفيذية Action Forum وتتضمن ممثلين عن الآباء ورجال الأعمال وعن السلطات التعليمية ويصدر عن هذا المجلس خطة عمل للمنطقة بالتشاور مع المدارس المتضمنة في إطار التعاون مع القطاع الخاص لتصبح عنصراً أساسياً ومهما في الخطط التعليمية المستقبلية وكذلك في مشاركتهم في تنفيذ العملية التعليمية . كما تلعب جماعات أصحاب المصالح في إنجلترا دوراً في إدارة التعليم الممتد Further Education بواسطة المجلس الإستشارى الإقليمى Regional Advice Council. ورئيس مجلس إدارة هذه المدارس من رجال الصناعة والتجارة .

ما سبق يتضح أن إنجلترا كدولة ديمقراطية تعمل كشريك مع النقابات ، وجماعات المصالح في صياغة السياسة التعليمية.فجماعات المصالح في إنجلترا تشترك في صنع وتنفيذ السياسة التعليمية وكذلك الرقابة عليها.**من خلال آلية تشكيل المجالس الاستشارية و آلية تشكيل اللجان المشتركة** في السلطات التعليمية التى تتكون من عدد من الأعضاء المنتخبين وآخرين معينين في مجالات مختلفة كالصناعة والتجارة. ويرجع ذلك إلى الإدارة اللامركزية للتعليم التى تسمح باشتراك السلطات المحلية والجماعات والهيئات المهنية وغيرها في صنع السياسة التعليمية. وبذلك يكون دور جماعات المصالح في إنجلترا في صنع السياسة التعليمية دورا تشاركيا .كما يرجع ذلك إلى أن النظام السياسى لإنجلترا من أكثر النظم السياسية مرونة حيث يقدم فرصا عديدة لمشاركة جماعات المصالح في عملية صنع السياسة التعليمية في مرحلة تشكيل السياسة وتحديد أولوياتها بما يعكس مصالح وأولويات مختلف جماعات المجتمع وفي مرحلة تنفيذ السياسة. الأمر الذى أدى إلى التنافس بين جماعات المصالح المختلفة بحيث تكون السياسة التعليمية معبرة عن مصالحها .

ج- أما دور جماعات المصالح في الصين فيكاد يكون غير ملموس في عملية صنع السياسة التعليمية باستثناء الحزب الاشتراكى الذى يمثل أهم جماعات المصالح. ويشكل الهيكل الرئيسي الذي يقوم بمهمة تجميع المصالح والتعبير عنها في شكل مطالب محددة من خلال جماعات البيروقراطية ، و طرح سياسات بديلة في إطار التوجه الأيديولوجي للحزب كما يقوم الحزب بدور رقابى كحركة تمثيل للمصالح. بينما خضعت جماعات الفلاحين، والكوميونات ، والعمال، والطلبة ، ونقابة المعلمين، وكل هذه التنظيمات لسيطرة الدولة وتتشكل بإشراف الحزب ، وهى جزء من مؤسسات الحزب الاشتراكى والحكومة.ويرجع ذلك إلى أن الصين دولة ذات نظام شمولي يتصف بهيمنة وسيطرة الحزب الشيوعى، فدور جماعات المصالح محدود إن وجد وتخضع لرقابة الحزب وتسيطر الدولة عليها .

أوجه الشبه والاختلاف في دور جماعات المصالح في دول المقارنة :

يختلف دور جماعات المصالح في مصر عن دور جماعات المصالح في إنجلترا إذ يلاحظ أن الدولة في مصر هى التى تحدد دور جماعات المصالح في صنع السياسة التعليمية من خلال قنوات محددة. وتكون جماعات المصالح متعاونة مع الدولة أو متضامنة مع السلطة، بينما في إنجلترا فدور جماعات المصالح في صنع السياسة التعليمية يأتى نتاجا لمفهوم الاتحادية الاجتماعية، وهو ما يعنى مشاركة جماعات المصالح في صنع السياسة التعليمية عن طريق قنوات رسمية متاحة لكافة فئات المجتمع للمشاركة مثل اللجان التعليمية التابعة للسلطات التعليمية المحلية وكذلك المجالس الاستشارية مثل اشتراكهم في مجالس الإدارة المدرسية . وهى عملية اختيارية ترتبط بالنظام السياسى لإنجلترا القائم على التعددية التى تجعل الدولة تلعب دوراً جوهرياً يحدد أنشطة الجماعة. و تتشابه مصر مع الصين في سيطرة الدولة على جماعات المصالح .

٣-دور المنظمات المهنية في صنع السياسة التعليمية :

أ- توجد في مصر نقابة واحدة تحت اسم " نقابة المهن التعليمية " تضم جميع المشتغلين بمهنة التربية والتعليم . ويتشكل التنظيم العام للنقابة.من لجان نقابية، يليها النقابات الفرعية .وتأتى النقابة العامة في قمة هذا التشكيل .و في مصر نقابة المهن التعليمية لا تؤدى دوراً مؤثراً فيما يتعلق برسم السياسة التعليمية القومية وهى مبعدة أو بعيدة عن رسم أى سياسة قومية يؤخذ بها فيما يتعلق برفع معايير مهنة التعليم. وهى غير ممثلة في المجلس القومى للتعليم والبحث العلمي، أو في المركز القومي للبحوث التربوية

وغيرها من التشكيلات الفنية التى تضع سياسة التعليم وتشريعاته. ويتحدد النمط العلاقة النهائى بين النقابة والدولة في صورة **علاقة تضامن وتأييد**. ويرجع ذلك إلى عوامـــل تتعلق ببيئة النظام السياسي ، وضعف الممارسة الديمقراطية داخل النقابات المهنية .

ب- **دور الاتحاد القومي للمعلمين National Union Of Teachers في صنع السياسة التعليمية في إنجلترا** أما في إنجلترا فتتكون روابط واتحادات المعلمين تبعا لطبيعة أعضائها. ومن أهمها الاتحاد القومي للمعلمين ،وهو أكثرهم أهمية، ويتكون من سلطة عليا تدار بواسطة المجلس التنفيذي المركزي، واتحادات محلية وكل مجموعة من الاتحادات المحلية توجد داخل منطقة تعليمية واحدة تنضم معا لتشكل قسما، ويقوم بتمثيل الأعضاء داخل المنطقة التعليمية ويوجد لها تسعة مكاتب في المقاطعات.ويشترك الاتحاد القومي للمعلمين في صنع السياسة التعليمية من خلال الاشتراك في تحديد أجور المعلمين وفي الاتحاد في تمرير قوانين التعليم في البرلمان، وفي تحديد معايير الدخول لمهنة التدريس، بالإضافة إلى توفيره برامج تنمية مهنية مستمرة للمعلمين، ويشارك الاتحاد القومى للمعلمين في عضوية البرلمان من خلال أعضاء ممثلين له في حزبي المحافظين والعمال، وجماعات رجال الأعمال في إنجلترا ، والاتحاد العام لصناعات البريطانية ،والأحزاب السياسية، والبرلمان .وهو يمثل مصالح المعلمين داخل البرلمان الإنجليزى. ويعمل على تنظيم العلاقات بين المعلمين ورؤسائهم والاتفاق بشأن المرتبات وشروط الخدمة بما يتفق ومصلحة المعلمين وتمثيل المعلمين والعاملين بالخدمة التعليمية في البرلمان **والرقابة** علي إدارة **وتنفيذ** قوانين التعليم وقوانين البرلمان الأخرى التي ترتبط بالتعليم آو تؤثر علي مصالح مهنة التدريس. ويهتم الاتحاد القومي للمعلمين بتمويل الخدمات التعليمية، ويهدف إلى تعزيز وتطوير مهنة التدريس .

ج- تشترك نقابة المعلمين ورابطة الطلاب **في الصين** مع الوزارة في وضع خطة السياسة التعليمية، فالوزارة تأخذ بملاحظاتهم هم والمنظمات الشعبية، ونقابات المعلمين لديها ممثلون في مجلس الشعب يطرحون ملاحظاتهم في هذه السياسة من خلال مجلس الشعب.

أوجه الشبه والاختلاف في دور نقابات المعلمين في دول المقارنة:

تتشابه نقابة المهن التعليمية في مصر مع اتحادات روابط في إنجلترا في الاقتصار على ممارسة النشاطات النقابية بما يخدم مصالح أعضائها باعتبارها وسيلة للضبط الاجتماعي .

تختلف نقابة المهن التعليمية في مصر حيث أنها تمثل التنظيم النقابي الوحيد المعبر عن مصالح العاملين في مهنة التعليم، والعضوية فيها إجبارية . بينما تتعدد الاتحادات والروابط الممثلة للعاملين في مجال التعليم في إنجلترا . والعضوية فيها اختيارية. ويرجع ذلك إلى النظام السياسي في مصر يقوم على مفهوم الإدماجية بينما في إنجلترا يقوم على أساس التعددية .

٤- دور الجمعيات الأهلية :

أ- يتبلور دور الجمعيات الأهلية في مصر في صنع السياسة التعليمية في دعم وتنفيذ السياسة التعليمية من خلال عدد من الآليات، مثل المؤتمرات والندوات والاجتماعات التى تساعد على تفعيل عملية صنع السياسة التعليمية كمؤسسات اجتماعية تقوم بدور في المشاركة المجتمعية ، حتى يتم الوصول إلى سياسة تعليمية تتشكل في صورة وثيقة رسمية أو قانون تعليم واجب التنفيذ .

ب- بينما تقوم **الجمعيات الأهلية في صنع السياسة التعليمية في إنجلترا** بدور هام في صنع وتنفيذ والرقابة على السياسة التعليمية وتتضح مشاركتها على المستوى القومى من خلال وضع خطة بالتعاون مع السلطات التعليمية المحلية والقطاع الخاص من أجل اتساع رقعة التعليم الابتدائي وتوافر التعليم للأطفال في سن رياض الأطفال وكذلك وضع خطط للتكامل بين السياسات على المستوى المحلى . ومن نماذج المنظمات الأهلية في إنجلترا الرابطة القومية لجمعيات الآباء والمعلمين National Federation of Parent Teacher Association . والمجلس العام للتدريس General Teaching Council والذى يقوم بمنح تراخيص مزاولة المهنة للمعلمين كما يهدف إلى مد المعلمين بالبيانات الضرورية عن طريق شبكات منتشرة في كافة أنحاء الدولة والمركز الاستشاري للتربية Advisory center for education الذى يقوم بتقديم المعلومات الضرورية للآباء والمعلمين ودعم الأنشطة الطلابية.

ج- تقوم الجمعيات الأهلية في الصين بدور ملموس في دعم السياسة التعليمية وليس صنع السياسة التعليمية من خلال دعم التشريعات التعليمية المرتبطة بالمدارس التى تديرها المنظمات الأهلية غير الحكومية NGOs لإعطاء المواطنين وأصحاب المدارس الخاصة الفرصة للمشاركة في تطوير وتحديث التعليم وإدارة بعض المدارس الحكومية بمساعدة الدولة أو التعاونيات بواسطة أفراد المجتمع المحلى، والمنظمات الاجتماعية

NGOs ، من خلال إصلاح نظام تمويل التعليم، وليس لها دور في صنع السياسة التعليمية.

تعليق على المؤسسات غير الرسمية في دول المقارنة :

واقع الأمر أن المؤسسات غير الرسمية لها دور في تدعيم ومساندة السياسة التعليمية في ضوء الخطوط العريضة التى يضعها الحزب الشيوعى، فهى تعمل على زيادة مصادر التمويل غير الحكومى مثلاً كالجمعيات الأهلية التى قامت بدور ملموس في تنفيذ قانون التعليم الإلزامى لعام ١٩٨٦ وفي نشر التعليم في المناطق الفقيرة، أما فيما يتعلق بصياغة السياسات فليس لها دور في صياغة السياسات وإنما هو دور الحكومة والحزب الشيوعى.

تلعب المؤسسات غير الرسمية في مصر دوراً في عملية صنع السياسة التعليمية ويمكن القول بأن دورها ينحصر في دعم وتأييد السياسة التعليمية ، وتعبئة المصالح الكامنة ، وهى بهذا المعنى تكون أداة لإرساء واستقرار سياسات جديدة وباستثناء الحزب الوطنى الديمقراطى الذى يقوم بدور ملموس في عملية صنع السياسة التعليمية فإن الأحزاب السياسية الأخرى ليس لها أى دور ويرجع ذلك إلى ما يتسم به النظام السياسى المصرى من أزمة الأحزاب والتعددية الحزبية غير المتوازنة وضعف المشاركة الشعبية، كما لا تؤدى نقابات المعلمين دوراً مؤثراً في المشاركة مع المؤسسات المعنية لصنع السياسة التعليمية القومية حيث أنها غير ممثلة في الأجهزة الرسمية لصنع السياسة التعليمية في الدولة الأمر الذى أدى إلى تشكيل نمط العلاقة بين النقابة والدولة إلى علاقة تأييد وتضامن . وكذلك جماعات المصالح فدورها ينحصر في كونها أداة لتدعيم استقرار وسيطرة النظام ، أما الجمعيات الأهلية فلا يزال دورها غير واضح في عملية صنع واتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسة التعليمية وإنما هى آلية لتفعيل عملية صنع السياسة التعليمية من خلال ما تعقده من مؤتمرات واجتماعات وندوات .

يلاحظ أن المؤسسات غير الرسمية في إنجلترا تلعب دوراً إيجابياً في عملية صنع السياسة التعليمية وتنفيذها ورقابتها حيث تعد المؤسسات غير الرسمية إحدى السمات المميزة والأركان الأساسية للنظام السياسى الديمقراطى ، فهى تستند إلى معايير سياسية يشترك فيها الجميع في صنع السياسة و تتبع إنجلترا في ذلك النمط التعددى وهو النظام الذى يتواجد فيه عدد غير محدد من جماعات متنافسة ذات عضوية اختيارية وبناء غير هرمى ومستقل عن السلطة ولا تتدخل في اختيار قادتها وهى بهذا المعنى تؤكد قيم الديمقراطية في صنع السياسة التعليمية الذى يعكس أساليب المساومة والتوفيق والمفاوضة وهى ديناميات العملية السياسية وتستخدم إنجلترا في ذلك آليات مثل المجالس الاستشارية واللجان المشتركة التى تتفاعل مع السياسات

الأخرى .وهى بذلك تلعب دورا في صنع السياسة وتنفيذها والرقابة عليها كما تستخدم إنجلترا أسلوب التسوية والمساومة والتوفيق في صنع السياسة التعليمية ويعنى ذلك أن يتحمل كل طرف جزءا من النفقات أو التكلفة كمقابل كما تستند إلى منهج الإضافة التدريجية البطيئة.

نظم إدارة التعليم في دول المقارنة من حيث المركزية واللامركزية :

ترتبط عملية صنع السياسة التعليمية بالنظام الإداري للتعليم، ويمكن التوصل إلى أنماط للعلاقة بين النظم الإدارية وصنع السياسة التعليمية ، من خلال استعراض الأنماط الإدارية للتعليم السائدة في العالم المعاصر. ويمكن التمييز بين اثنين من الأنماط الإدارية للتعليم قبل الجامعي بسودان معظم دول العالم . يتمثل أولهما **النمط المركزي** ،الذي يؤسس على تجميع السلطة في يد هيئة مركزية واحدة على مستوى المجتمع، تختص بشئون التعليم ورسم سياسته وتوفير ميزانيته ووضع لوائحه . وتتم عملية اتخاذ القرار على المستوى القومى وفي المستويات الإدارية الأعلى وتتمثل اتجاه صنع السياسة في اتجاه رأسى من أعلى إلى أسفل .وتقوم المستويات الإدارية الأدنى بالتنفيذ لهذه القرارات وهو ما يشير إلى أن النمط المركزى يؤكد على أن الأهداف العامة للسياسة التعليمية هى أهداف رسمية تتخذ غالبا على المستوى الرئاسى للمنظمة، ومن ثم يتوقع من المستويات الإدارية الأدنى أن تتخذ من هذه الأهداف أغراضا محددة لها يقوم كل أفراد المنظمة بالعمل نحو تحقيقها.

وتمثل **النمط المركزى** الدول الاشتراكية مثل الصين التى تأخذ بهذا النمط في إدارة التعليم قبل الجامعى وفي هذا النمط المركزى نلاحظ أن مسئولية الحكومة المركزية تكون من خلال المؤسسات التعليمية الخاصة بها التى تضع التقارير عن التعليم وتزوده بالإمدادات اللازمة له .وهناك بعض المهام التي يمكن تفويضها إلى السلطات المحلية أو الإقليمية متعلقة بتنفيذ السياسة التعليمية .و تركز الدول الاشتراكية على أن تكون الرقابة على التعليم في يدها، ولا تضع للأفراد والهيئات المحلية أو المؤسسات غير الرسمية حقوقاً فعليةً في هذه الرقابة . وتهدف الدول الاشتراكية من ذلك إلى اتخاذ التعليم وسيلة من وسائل تحقيق الأيدلوجية الماركسية اللينينية. وإذا نظرنا إلى إدارة التعليم قبل الجامعي في الصين يلاحظ أنها تضم ثلاثة مستويات إدارية هى : المستوى القومى ، والهيئات التى تمثل هذا المستوى تتمثل في الحزب الشيوعى ووزارة التربية الحزب الشيوعى ، ويعتبر من الهيئات الإدارية التى تتولى إدارة التعليم على المستوى القومى والحزب الشيوعى يتغلغل في كافة التنظيمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التى تهم الجماهير والحزب يلقن أيدولوجية النظام من خلال الأجهزة المركزية القوية ومن خلال السيطرة على وسائل الاتصال والسياسة التعليمية .

ويقوم الحزب الشيوعى بالدور الرئيسى في صياغة السياسة التعليمية و يشرف على تنفيذها من خلال اللجنة المركزية، كما يقوم بالرقابة على تنفيذ هذه السياسات ومدى تحقيقها لأهدافها . وبذلك تستطيع القول أن الحزب مطالب دستوريا بصياغة السياسة وتقريرها والإشراف على تنفيذها. وإذا كان الحزب الشيوعى يتحكم في كل أجهزة الدولة ، فإنه يتحكم أيضا في وزارة التربية، وعموما فإن هذه الوزارة تعتبر أعلى هيئة مسئولة عن التعليم العام وإدارته بتوجيه من الحزب الشيوعى ، وتتمثل المهام الوظيفية لهذه الوزارة في كل من الإشراف على مؤسسات التعليم العام، والتأكد من جودة التعليم ومستواه، وشموله للمبادئ ، والنظرة الشيوعية وإنشاء مدارس التعليم العام ومدارس مرحلة ما قبل المدرسة وتحديد محتويات المناهج الدراسية المتعلقة بها وإعداد الكتب الدراسية وطبعها ومساعدة وزارات التربية في الجمهوريات الخمس عشرة في إدارة التعليم العام وتعليم ما قبل المدرسة وتعليم الكبار والتطوير المستمر لإعداد المعلمين وتدريبهم، وأن الشيء الواضح أن قرارات السياسة التعليمية لا تترك وحدها للوزارة بل تشترك معهم وزارات أخرى مثل التخطيط والاقتصاد والسياسة حيث يقدموا خدمات هامة جدا .

وعلى **المستوى الإقليمى** فإن الهيئات الإدارية في هذا المستوى والحكومات الإقليمية والحكومات المحلية تقوم بتشريع سياسات تعليمية ملائمة لتنفيذ خطط التعليم التى يضعها الحزب الشيوعى.

كيفية صنع السياسة التعليمية في مصر :

تتم إدارة التعليم في مصر وفق النظام المركزي حيث تتولى الأجهزة المركزية للتعليم قبل الجامعي رسم السياسات العامة للتعليم ومهام التخطيط والتقييم والمتابعة العامة ، وتتولى المحافظات تنفيذ السياسة التعليمية ، والمتابعة المحلية، و إنشاء وتجهيز وإدارة المدارس الداخلة في اختصاصها وفق مقتضيات الخطة القومية للتعليم، واقتصرت سلطة الوزارة على صنع السياسة التعليمية العامة على مستوى الدولة ، والتخطيط، والتقويم ، بينما أعطت سلطات التنفيذ والمتابعة المحلية للمحليات.

وتتركز السلطة المركزية المسئولة عن التعليم ، في شخص الوزير .الأمر الذى ينعكس على عدم استقرار السياسة التعليمية في مصر،وارتباطها بالتغيرات الوزارية بحيث تصبح سياسة فرد يقف على قمة السلطة التنفيذية، وينفرد بصنع السياسات واتخاذ القرارات .ويتولى **وزير التعليم** من خلال أجهزة الديوان العام لوزارة التربية والتعليم قبل الجامعي على المستوى المركزي رسم سياسة التعليم . وتختص الوزارة ببحث واقتراح السياسة التعليمية لمراحل التعليم

قبل الجامعي. ووضع الخطط والمشروعات والبرامج لتنفيذ هذه السياسة، واستصدار التشريعات اللازمة لذلك.

وتتبع وزارة التربية والتعليم مديريات للتربية والتعليم بكل محافظة .وتعتبر مديرية التعليم صورة مصغرة لتنظيم ديوان عام الوزارة ، ويتمثل المستوى المحلي أيضا في الإدارات التعليمية الموجودة في دوائر الوحدات المحلية وتختص الإدارات التعليمية بالنواحى الإدارية والتنفيذية .وتخضع الإدارات المركزية بديوان عام الوزارة للإشراف المباشر للوزير، هذا بخلاف المراكز القومية والهيئات والمجالس الاستشارية التى يرأسها الوزير.

وتبدأ عملية صنع السياسة التعليمية بتوجيهات من رئيس الجمهورية ، وتوجد عدة هيئات تتولى صنع السياسة التعليمية على المستوى القومي ويأتي على قمة هذه الهيئات وزارة التربية والتعليم، التى تمثل السلطة العليا في رسم السياسة التعليمية والتخطيط لها ،وتقوم الوزارة بهذا الدور من خلال القطاعات والإدارات المركزية التي يشرف عليها الوزير. ومن خلال المجالس واللجان الاستشارية التى يقع على قمتها المجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعي ويلعب مجلس الشعب(السلطة التشريعية) دوراً في تقرير هذه السياسة ، وإصدار التشريعات التعليمية من خلال لجنة التعليم والبحث العلمي . وتجدر الإشارة إلى ضعف الدور الذي يقوم به مجلس الشعب في تقرير السياسة التعليمية. كما يلاحظ أن السلطة التنفيذية تلعب دوراً كبيراً في صنع السياسة التعليمية على حساب السلطة التشريعية. ويتقلص دور مجلس الشورى ليكون دورا استشاريا فقط. ولا تشترك الإدارات التعليمية المحلية أو مجالس الإدارة المدرسية أو مديري المدارس أو المعلمين في عملية صنع السياسة التعليمية.

وتستخدم الآليات التالية في عملية صنع السياسة التعليمية في مصر:

آلية ترتيبات إعلان الوثيقة، وآلية اللجان المتخصصة، وآلية إجراء المناقشات العامة، وآلية عقد المؤتمرات . وفي هذا السياق ، قامت الوزارة بعقد مجموعة من المؤتمرات القومية لتطوير التعليم في الفترة من ١٩٩١ إلى ٢٠٠١.

وتبدأ **خطوات صنع السياسة التعليمية في مصر** بأن تبدى القيادة التعليمية العليا – الوزير– رغبتها في أن يقوم المتخصصون بإعداد الدراسات العلمية المتخصصة حول ملامح التطوير . ثم يتم إجراء مناقشات حول ملامح التغير المطلوب، يتبع فيها الأسلوب الديمقراطى حيث تتاح الفرصة للرأي العام ، والقنوات الشرعية مثل مجلس الشعب ومجلس الشورى والمجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعي للاشتراك في المناقشات وإبداء الرأى. وتطرح هذه الدراسات في ورقة عمل على الخبراء التربويين والأساتذة والمسئولين في الوزراء، وممثلى

النقابة وأولياء الأمور.ثم تطرح نتائج جلسات العمل على مؤتمر قومي يشارك فيه كافة فئات المجتمع . وبعد ذلك تجرى مناقشات عامة للأفكار المطروحة وإجراء التعديلات عليها وأخيرا عرض التوصيات على القنوات الشرعية.

كيفية صنع السياسة التعليمية في النمط الإنجليزي:

وتتسم عملية صنع السياسة التعليمية في النمط الإنجليزي، بالجمع بين المركزية واللامركزية، بما يحقق قيادة السلطة المركزية وحرية السلطات المحلية بشكل فريد. وتنقسم مستويات صنع السياسة التعليمية بين الحكومة المركزية والسلطات المحلية والكنائس والمؤسسات التطوعية والمؤسسات التعليمية الحكومية والمسئولين عن مهنة التدريس .وهو نظام قومي يدار محلياً.

وحاليا يوجد في بريطانيا المجلس الأعلى لصنع القوانين والسلطة الإدارية"

Supreme Law–making and Administrative Authority

وهى الجهة المسئولة عن إعطاء الصلاحيات للمحليات ١٠٤ سلطة تعليمية محلية Local Education Authority (Leas) للمشاركة في صنع السياسات التعليمية.

آليات صنع السياسة التعليمية في إنجلترا :

تستخدم إنجلترا آلية المؤتمرات الحزبية

٢-آلية إجراء المناقشات .

٣- آلية المجالس الاستشارية.

٤- آلية اللجان المشتركة.

٥- آلية إصدار القوانين .

وتتبع إنجلترا خطوات محددة في صنع السياسة التعليمية تبدأ بالاستفتاء وهي أولى خطوات الإصلاح التربوي، ويتم فيها طرح استفتاء يشمل عدة نقاط إلى رجال التربية لأخذ رأيهم في الإصلاح المطلوب. وهى تعكس مدى قبول المختصين وأفراد الشعب للسياسة التعليمية الجديدة ثم مرحلة **المدخلات** وتتضمن هذه المدخلات الاحتياجات التربوية ونظام التعليم في إنجلترا ، والسياسة العامة للدولة. يليها **عمليات التحويل** وهي جميع العمليات التي تؤدي إلى صياغة السياسة التعليمية في شكل قرارات وقوانين ملزمة تتم داخل أبنية النظم التشريعية والتنفيذية في تناسق وتعاون شديد. ثم تأتى مرحلة **المخرجات** وتتمثل هذه المخرجات القرارات

والقوانين والتشريعات. وأخيرا **التغذية المرتدة** وتعتبر من أهم مراحل صنع السياسة التعليمية في المملكة المتحدة لأنها الموجه الأساسي لصنع السياسة التعليمية بما تتضمنه من نتائج تنفيذ السياسات التعليمية.وتستخدم إنجلترا في ذلك أساليب لصنع السياسة التعليمية مثل أسلوب المواءمة. وأسلوب المعالجة وأسلوب تحريك الرأي العام وأسلوب معالجة الصدمة السياسية .

كيفية صنع السياسة التعليمية في الصين :

تتسم عملية صنع السياسة التعليمية في الصين بالمركزية الديموقراطية ، بمعنى أن السياسات تنبع من القواعد والمستويات الأدنى ثم تصبح ملزمة للتنفيذ بعد إقرارها على مستوى القمة.

ويقوم الحزب بتحديد أهداف النظام والإشراف على تحقيقها وتوجيهها، ويقوم بصياغة السياسات التعليمية وتحديد وسائل تنفيذها والإشراف على عملية تنفيذها ورقابتها. كما يقوم الحزب بدور التعبئة للمجتمع لتنفيذ الأهداف ،ويلقن أيديولوجية النظام من خلال السيطرة على السياسة التعليمية، ويفرض تدخله وهيمنته على السياسات صنعها وتنفيذها ورقابتها. وعلاقة الحزب واضحة بكل مستويات صنع السياسات التعليمية فهو يقوم بالدور الرئيسي في صياغتها وهو الذي يشرف على تنفيذها من خلال اللجنة المركزية والمكتب السياسي، ثم يقوم الحزب بالرقابة على تنفيذ هذه السياسات، ومدى تحقيقها لأهدافها. ويتبع الحزب الاشتراكي.

وتتم صياغة ونشر قوانين التعليم بالدولة بواسطة سلطة أعلى جهاز في الدولة وهو البرلمان القومي (الشعبي) ويعد أعلى سلطة تشريعية، و هو يقوم بصياغة قوانين التعليم ويمثل سلطة اتخاذ القرار في البلاد، ويقوم من خلال لجنتيه الثابتة والتنفيذية بتطوير السياسة القومية للتعليم . ، وهو السلطة التي تتولى الإشراف والمراقبة والمتابعة. وتوجد مجالس شعبية إقليمية" البرلمان الإقليمي" في كل مدينة أو مقاطعة ويجوز للجان الدائمة للمؤتمرات الشعبية بالمقاطعات والمناطق ذات الحكم الذاتي والبلديات التابعة مباشرة للحكومة المركزية بصياغة لوائح خاصة للتنفيذ طبقا للقانون الساري، وفي ضوء ظروف مناطقهم الواقعين فيه.

ويشترك مجلس الدولة في الصين في عملية صنع السياسة التعليمية أى أنه يقوم بدور تشريعى من خلال نشر وصياغة التشريعات واللوائح وتعتبر لجنة التعليم التابعة لمجلس الدولة مسئولة عن رسم وتشكيل وصياغة القوانين والسياسات والتشريعات والتخطيط .كما يتولى مكتب التعليم والذي يقع تحت إشراف مجلس الدولة، مسئولية التخطيط الشامل للتعليم على مستوى المناطق الريفية. وتقوم الإدارات التعليمية التابعة لمجلس الدولة وبصياغة لوائح تنفيذية تفصيلية طبقا للقانون المعمول به، ويتم ذلك بموافقة مجلس الدولة .وبذلك تتم عملية صنع

السياسة التعليمية في الصين على ثلاثة مستويات هى المستوى القومى والمستوى الاقليمى والمستوى المحلى .

آليات صنع السياسة التعليمية في الصين :

تتمثل عملية صنع السياسة من خلال جمع الحقائق والبيانات ، وتحديد المشكلات الموجودة فىالواقع ، وإيجاد حلول للمشكلات في ضوء الموارد المتاحة .وتستخدم في ذلك:

١- آلية البحوث التربوية :

٢- آلية التخطيط :

٣-آلية المؤتمرات القومية :

٤-آلية إعداد القوانين :

خطوات صنع السياسة التعليمية في الصين:

يتم عملية صنع السياسة من خلال الخطوات التالية:

الخطوة الأولى: **يعقد اجتماع موسع أو مؤتمر قومي** يضم مندوبين أو ممثلين عن المؤسسات التعليمية مثل: جامعات وكليات التربية في الصين، والمركز القومي الصيني للبحوث التربوية، وأكاديمية بكين للعلوم التربوية، واللجنة الوطنية للتخطيط التربوي ومراكز البحث التربوية المحلية. وممثلين عن وزارة التعليم والمعلمين لتحديد المشكلات التعليمية الموجودة في الواقع وإعلام القيادات بها.

الخطوة الثانية: **وضع الخطط الخمسية القومية** ومنذ عام ١٩٤٩ مارست الصين تخطيط القوى البشرية وعملت جميع القطاعات بنظام الخطط الخمسية بالنسبة لقطاع التعليم والبحوث التربوية وهذه الخطة تعكس المشكلات التعليمية من وجهة نظر الخبراء والمتخصصين في مجال التعليم والباحثين التربويين والمعلمين وأولياء الأمور والصحافة والإعلام .و توضح البحوث والدراسات التى سوف يتم إجراؤها خلال الخمس سنوات المقبلة .[١]

الخطوة الثالثة : **يتم إعداد الموازنات المالية اللازمة للتنفيذ،** حيث تقوم الحكومة بتدبير الاحتياجات المالية اللازمة والاتفاق على المشروعات البحثية المطلوبة.

([1]) Cheng Kai Ming: "**young Adults in a changing socialist Society: Post compulsory Education in China**", in ; **Comparative Education.** Vol.30 No.1,1994. 63-64.

obeikandl.com

الخطوة الرابعة : يبدأ توزيع البحوث على المؤسسات البحثية المختلفة بحيث تحصل كل مؤسسة بحثية على حصة محددة من هذه البحوث ، لتنفيذها خلال خمس سنوات المحددة لتنفيذ هذه الخطة.

الخطوة الخامسة: تجريب النتائج تمهيدا لتعميمها وما أن يتم الانتهاء من تنفيذ المشروعات البحثية حتى يتم في الواقع تعميمها ومما يساعد على تطبيق إجراءات التعميم هو المركزية الشديدة التى يتميز بها نظام الإدارة التعليمية في الصين.

تعقيب الباحثة :

أوجه التشابه والاختلاف في عملية صنع السياسة التعليمية :

تتشابه مصر مع الصين في نظام التعليم المركزى. وتختلف معها في أن صنع السياسة التعليمية في الصين يتميز بالمركزية الديمقراطية ، وتتضح المركزية في سيطرة الحزب الشيوعى على السياسات التعليمية، و صياغتها ، وتحديد وسائل تنفيذها ، والإشراف على عملية تنفيذها ،من خلال اللجنة المركزية والمكتب السياسي. ثم يقوم الحزب بالرقابة على تنفيذ هذه السياسات، ومدى تحقيقها لأهدافها . وتتضح الديمقراطية في إتاحة الفرصة للمحليات، والأقاليم المختلفة للمشاركة في صنع السياسة التعليمية، ويتم ذلك من خلال وجود برلمان قومى في الأقاليم والمحليات لوضع تشريعات تلائم البيئة والظروف المحلية وكذلك وضع خطة محلية لتطوير التعليم. ومن ناحية أخرى منح الإدارة المدرسية صلاحيات مالية وفقا لظروف كل مدرسة.

أوجه الشبه والاختلاف في آليات صنع السياسة التعليمية :

تتشابه كل من مصر وإنجلترا والصين في استخدام آليات المؤتمرات، والبحوث التربوية، وإعداد الوثيقة بينما تختلف إنجلترا عن الدولتين في استخدام آليتى اللجان المشتركة، وآلية المجالس الاستشارية وآلية الاستفتاء التى يقوم بها البرلمان الإنجليزى وتختلف الصين عن الدولتين في استخدام آلية التخطيط فالصين تلتزم بوضع خطة خمسية كل خمس سنوات لتطوير التعليم بها، وهذه الخطة تشترك كل المؤسسات القومية والإقليمية والمحلية في وضعها. وبالتالى يكون اشتراكهم في عملية صنع السياسة التعليمية من خلال وضع الخطة.

أوجه الشبه والاختلاف في خطوات صنع السياسة التعليمية :

تتشابه إنجلترا والصين في أن خطوات صنع السياسة التعليمية تبدأ من أسفل القاعدة العريضة من التربويين، ومديرى المدارس، والمعلمين حيث تبدأ خطوات الإصلاح التربوى في

إنجلترا بتوجيه استفتاء حول ملامح الإصلاح المطلوب ويتم وضع وثيقة تعبر عـن إجابـاتهم وردود الاستفتاء لمناقشتها.

وفي الصين تبدأ خطوات الإصلاح بإعداد خطة يتم مناقشتها على مستوى شعبى واسع في المؤتمر القومى الشعبى.

بينما تختلف خطوات صنع السياسة التعليمية في الدولتين عن خطوات صنع السياسة في مصر حيث تبدأ الخطوات في مصر في اتجاه رأسى من أعلى القمة إلى أسفل القاعدة العريضة، وتبدأ بأن القيادة التعليمية (الوزير) رغبتها في إصلاح أو تطوير تعليمى.

أوجه الشبه والاختلاف في التعليم في دول المقارنة :

بالنسبة لسياسة تعليم مرحلة رياض الأطفال :

اتجهت السياسة التعليمية في إنجلترا لوضع استراتيجيه قومية لرعاية الطفل أو برامج **البداية القوية** (sure start) في مناطق الاحتياج الاجتماعى ومحاربة الفقر وسياسة التكامل المحلي Local integration policy بين كل الخدمات الإدارية والصحية لتوفير تعليم رياض الأطفال منذ سن الميلاد وحتى سن الخامسة. وأن تضع كل سلطة تعليمية محلية خطة لتطوير تعليم الأطفال في مرحلة رياض الأطفال .

وتتشابه مصر مع الصين في كون مرحلة تعليم ما قبل المدرسة مرحلة غير إلزامية وعملت الصين على تشجيع التعليم قبل المدرسى رياض الأطفال وبنشر حضانات تدار بواسطة الحكومات المركزية ، والمنظمات غير الحكومية NGOs. كما تشجع الأفراد على إدارة الحضانات في ظل القانون ، وخطت الصين خطوات كبيرة في سياسة تعليم الأطفال في مرحلة الطفولة المبكرة ،كما انتشر تعليم ما قبل المدرسة بسرعة مذهلة في المناطق والقرى الريفية ، بفضل القواعد والتشريعات التى وضعتها الدولة والمتعلقة بإدارة الحضانات وقامت الحكومة بمشروعات لتطوير التعليم في مرحلة رياض الأطفال في المناطق الجبلية طبقا للظروف المحلية وباستخدام شبكة التعليم من بعد والعمل على تعميم التعليم الإلزامى في الصين فى الأقاليم الفقيرة وتطوير شبكة التعليم من بعد لتطوير التعليم في المناطق شديدة الفقر .

صنع سياسة التعليم الابتدائي في دول المقارنة :

تتبلور سياسة التعليم الابتدائي في إنجلترا حول استراتيجية التميز والاستمتاع للمدارس الابتدائية بحيث يكون التعلم متميز وفقا لارتفاع المعايير في المدارس الابتدائية وتقليل كثافة الفصل في المرحلة الابتدائية لتصبح ٣٠ طالباً أو أقل، وذلك للأطفال في عمر ٧/٦/٥ سنوات

بدأ العمل في الصين بقانون التعليم الإلزامي في ١٩٨٦. و يشمل هذا النوع من التعليم مرحلتين هما المرحلة الابتدائية والمرحلة المتوسطة الدنيا، وتعمل الصين على إتاحة فرصة التعليم للجميع في التعليم الإلزامي ، الأمر الذى يستدعي قيام السلطة المحلية بوضع البرامج الملائمة للأطفال بما يتناسب وحاجاتهم ويتلاءم مع أعمارهم. وتهتم الدولة بتطبيق قانون التعليم الإلزامي بإنشاء المدارس المناسبة وتشكيل الهيئات الإدارية والاجتماعية تحت إشراف الإدارة الموحدة للسلطة المحلية، وتهدف المرحلة الابتدائية في الصين إلى تحقيق أهداف السياسة البروليتارية وربط التعليم بالعمل المنتج وإكساب التلاميذ تدريبا أخلاقيا وعقليا وجسميا.وقد تم تعديل المناهج وتبسيط الموضوعات الدراسية، وأصبح التعليم الأيديولوجي والكتب الدراسية ذات صلة وثيقة بالإنتاج . هذا إلى جانب ربط الجانب النظري بالجانب العملي والمدارس الابتدائية في الصين مدارس منتجه. وقد قامت الصين في ضوء اللامركزية بتفويض مسئوليات تطوير التعليم الأساسي للمحليات حيث تمارس الحكومة المركزية الإشراف العام والإرشاد العام على التعليم الأساسى . وتقع مسئولية وضع خطط لتطوير التعليم وتصميم خطط التدريس شاملة بذلك المناهج الدراسية في المدارس الابتدائية والثانوية المحلية على عاتق الحكومات الإقليمية والريفية.

فيما يتعلق بسياسة تدريب المعلم ورعايته في دول المقارنة :

اتخذت مصر عدة إجراءات لإصلاح أحوال المعلمين ضمن سياسة إصلاح أحوال المعلمين المادية والمعنوية من خلال الحوافز والمكافآت وزيادة الاعتمادات المالية المخصصة لإصلاح أحوال المعلم ومعالجة مشكلة الرسوب الوظيفيى ورفع الحوافز لجميع فئات المعلمين إلى ٢٥% من الأجر الأساسي، واستحداث مكافأة لأعمال الامتحانات وزيادة معاشات المعلمين ودعم المستشفيات التعليمية ودعم صندوق الزمالة، والتنمية المهنية المستديمة والمتابعة الميدانية.. وإتباع الوزارة لتدريب المعلمين عن بعد من خلال الشبكة القومية للتعليم عن بعد وتشابهت مصر مع إنجلترا في سياسة رفع معايير مهنة التدريس من خلال تقديم المنح الدراسية للمعلمين scholarships لتمكن المعلمين من نشر خبراتهم ويعتبر المعلمون مسئولين عن نجاح أو فشل طلابهم كما تلتزم الحكومة برفع سمات ومعايير المهنة من خلال الاهتمام بتدريب المعلمين إلا أنه يوجد اختلاف بين مصر وإنجلترا في هذا المحور حيث يتم تدريب المعلمين في إنجلترا في مؤسسة تدريب المعلمين Teacher Training Agency (TTA) .وهو الجهاز الحكومي المسئول عن تدريب المعلمين .كما تقدم الجامعات برامج تدريب للمعملين المرحلتين الثانوية والابتدائية. ويوجد اختلاف في نوعية البرامج المقدمه لمعلمي كل مرحلة .كما تختلف مصر عن إنجلترا في أن المعلم حديث التعيين في إنجلترا يطلب منه أن يكمل برنامج تكليف

Induction يستغرق سنة أكاديمية واحدة من أجل التعيين في التدريس و الحصول على شهادة المعلمين المؤهلين Qualified Teachers Status(QTS) ويتحتم على المعلمين اجتياز الاختبارات في مهارات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات information communication tecnology ict ويتم التنسيق مع المجلس العام للتدريس General Teaching Council (GTC) لمنح المعلم رقما مرجعيا ، ومنحه شهادة المعلم المؤهل (Qualified teachers certificate) لمزاولة المهنة .وتطبق سياسات المساءلة في تدريب المعلمين حيث يقوم جهاز هيئة التفتيش على المعايير منذ عام ١٩٩٥ بالتفتيش على (ITT) ومخرجات مؤسسة تدريب المعلمين. بينما لا يوجد في مصر مجلس خاص بشئون مهنة التدريس ولا توجد تراخيص بمزاولة المهنة.

وتهدف المجالس العامة للتدريس في إنجلترا إلى المساهمة في تحسين وتطوير معايير مهنة التدريس بين المعلمين والتفتيش على أدائهم وتوظيفهم في مهنة التدريس،وتقديم النصيحة لوزير الدولة في الأمور المتعلقة بمهنة التدريس لكى تساعده على اتخاذ القرار وتسجيل المعلمين .ووضع لوائح وقوانين ودستور لممارسة المعلمين المسجلين لمهنة التدريس.

وقد تشابهت السياسة التعليمية في مصر مع السياسة التعليمية في الصين في الاهتمام بتدريب المعلمين ولكن تختلف معها في أن تدريب المعلمين أثناء الخدمة في الصين يتم باستخدام القمر الصناعي وقد بدأت كلية المعلمين بالتليفزيون الصيني في يوليو عام ١٩٨٧ وسميت China TV Teacher's College من أجل تدريب معلمي المدارس الابتدائية والثانوية وتحقيق التنمية المهنية المستمرة لهم .وفى مصر يتم تدريب المعلمين من خلال الشبكة القومية للتدريب الفيديو كونفرانس، هذا بالإضافة إلى مدينة مبارك للتعليم بأكتوبر ومركز التدريب بالإسماعيلية

وتشجع حكومة الصين سياسة التدريب والتنمية المستمرة للمعلمين في الصين ،من أجل تحسين الجودة النوعية لهيئة التدريس. وترتبط المؤسسات التعليمية بتدريب معلمى المدارس من مختلف المستويات في مدارس أو مؤسسات تدريب أثناء الخدمة. وقد قامت حكومة الصين الشعبية بالتخطيط لتنفيذ " مشروع التعليم المستمر لمعلمى المدارس الابتدائية والثانوية عام ١٩٩٩ " .

وقد بذلت حكومة الصين جهداً من أجل تحسين الأوضاع الاجتماعية والأمور المادية للمعلمين في الصين والمتعلقة بأجورهم وحوافزهم، وزادت أعداد ونوعية المعلمين في عام ٢٠٠٠ حتى وصلت نسبة المعلمين الذين يستوفون معايير المؤهلات الأكاديمية في المدارس الابتدائية ٩٦,٩% وفي المدارس الثانوية ٨٧% وفي المدارس الثانوية العليا ٦٨،٤٣% وتتشابه

مصر مع الصين في سياسة رعاية المعلمين ماديا والاتجاه نحو ألا يقل مرتبهم عن موظفي الدولة الآخر في المهن المختلفة .

وتختلف مصر عن الصين أيضا في أن نقابات المعلمين في الصين تقوم بدور ملموس في التنمية المهنية للمعلمين من خلال برامج التعلم الذاتي.

وتتشابه السياسة التعليمية في مصر مع السياسة التعليمية في إنجلترا في الأخذ بسياسة المعايير القومية في إنجلترا وترجع أسباب اخذ إنجلترا بسياسة المعايير القومية إلى عدم وجود دستور واضح ومكتوب يحدد هذه المعايير بشكل صريح. ويتم إقرارها بواسطة مؤسسات حكومية مثل مجلس التقويم والمناهج. وهدفت السياسة التعليمية في إنجلترا إلى رفع المعايير التعليمية في التعليم وتختلف مصر مع إنجلترا في وجود هيئة التفتيش على المعايير في إنجلترا وهذه الهيئة تضمن تحقيق الجودة النوعية في التعليم .وهى هيئة مستقلة تتبع صاحبة الجلالة ويوجد حاليا في مصر اتجاه لإنشاء هيئة قومية لقياس وتأكيد الجودة في التعليم، تتبع رئاسة الجمهورية ولا تخضع لإشراف وزارة التربية والتعليم.

وفيما يتعلق بالأخذ **بسياسة المشاركة، فقد وضع حزب العمال المشاركة** ضمن أولوياته وركز على الحاجة إلى إطار جديد وواضح يحدد لكل الشركاء أدوارهم حتى يستطيعوا أن يقوموا بفاعلية بأداء أدوارهم لرفع مقاييس التعليم، وتحديد سلطات واختصاصات المدرسة ،ودور السلطة التعليمية المحلية في النهوض بالمعايير التعليمية . وإيجاد أنظمة تتميز بالشفافية لحساب ميزانيات المدارس ،على أن تسمح للمدارس بقدر من الحرية والاستقلالية لأن تتخذ القرار فيما يتعلق بكيفية صرف ميزانياتها (محلية صنع القرار) ،وفيما يتعلق بخطط فتح مدارس جديدة، أو تغيير حجم وسمات وخصائص المدارس الموجودة بالفعل.

وتختلف السياسة التعليمية في مصر عن السياسة التعليمية في إنجلترا في التوجهات التالية :

١- تطبيق سياسات المساءلة:accountability Policies .وتعتمد سياسات المساءلة في إنجلترا على نظام التفتيش للكشف عن المدارس الضعيفة من خلال مؤشرات الأداء وربط نظام التفتيش على المستوى القومي مع مؤشرات الأداء وتطبيق مبدأ التدخل الحكومى في حالة فشل المدارس في تحقيق أهدافها

٢- سياسة المناطق التعليمية الأولى بالرعاية : حيث تم إعلان خمس وعشرين منطقة أولى بالرعاية التعليمية ، لتحديث التعليم في مناطق الفقر الاجتماعي من خلال العروض التنافسية للشركات ودمج موارد القطاعين العام والخاص.ولكل منطقة [منتدى عمل

تعليمي] Education Action Forum For Zone يهدف إلى تعزيز المعايير وتطويرها ومراقبة التعليم في كل مدرسة وسياسة محاربة الفقر وربطه التعليم بالثقافة .

٣- **مساعدة الطلاب على الإنجاز** من خلال الخطط الأسرية للتعلم Family Learning schemes] وعمل شبكة انترنت داخلية بالمدارس .

٤- **سياسة التعلم مدي الحياة** Lifelong learning وهى الفكرة الرئيسة لحزب العمال، وتسمح بالتعليم في مكان العمل من خلال برنامج التدريب القومي ومن أجل ذلك ظهرت مبادرات مراكز التميز المهني (centers of vocational Excellence COVE).وسياسة التوسع في التعليم عن طريق E-learning.

٥- **فيما يتعلق بالفجوة بين الذكور والإناث في التعليم** : تشابهت مصر مع الصين في الاهتمام بتضييق الفجوة بين الذكور والإناث من خلال زيادة فرص التعليم العام للإناث، وفى مصر وفى إطار توفير فرص التعليم للفتيات استحدثت الوزارة صيغا لمدارس جديدة تتناسب مع ظروفهن منها مدارس الفصل الواحد، ومدارس المجتمع ، والمدارس الصغيرة وتهدف هذه المدارس إلى توفير فرص التعليم للبنات فى أماكن إقامتهن دون معوقات .كما اتجهت السياسة التعليمية في مصر إلى قبول عدد أكبر من الملزمين في التعليم الابتدائي من البنات. وعلى الرغم من زيادة نسبة تعليم الإناث بالنسبة للذكور إلا أن نسبة الأمية بين الذكور والإناث تصل إلى حوالى ٣٠,٥٩% بالنسبة للشريحة العمرية ١٠ سنوات فأكثر. وهى نسبة كبيرة نسبيا واهتمت الصين أيضاً بحقوق المرأة والفتاة . وحقها في التعلم. وقد اتبعت الصين استراتيجيات للتعليم من بعد للفتيات المتسربات من التعليم وتطوير بيئة التعليم للفتيات المتسربات من التعليم باستخدام التعليم الالكتروني لمساعدتهم على العودة للمدرسة .

م	العوامل المؤثرة في صنع السياسة التعليمية	جمهورية مصر العربية	انجلترا	جمهورية الصين الشعبية
١	العوامل السياسية	١- النظام السياسي المصري نظام اشتراكي ديمقراطي. ٢- الاستقرار السياسي الداخلي ٣- متغيرات سياسية ودولية مثل تفكك الاتحاد السوفيتي.	١- النظام السياسي البريطاني ديمقراطي برلماني ٢- الاستقرار السياسي الداخلي	١- النظام السياسي نظام ديمقراطي شعبي. ٢- نظام شيوعي ورأسمالي معا. ٣- غرس المبادئ الاشتراكية. ٤- التأثر بالاتحاد السوفيتي.
٢	العوامل الاقتصادية	١- نظام اقتصادي اشتراكي ٢- سياسة إصلاح اقتصادي. ٣- تكتلات اقتصادية كبرى. ٤- مشكلة البطالة.	١- تكتلات اقتصادية عالمية ومنافسة دولية.	١- اقتصاد السوق الاشتراكي أي الملكية العامة. ٢- سياسة الإصلاح الاقتصادي. ٣- أكبر اقتصاد في آسيا بعد اليابان. ٤- معدل نمو اقتصادي ٩,٦%.
٣	العوامل الاجتماعية	١- الزيادة السكانية ( )	١- عدد السكان ٤٩,٨٥٦ ألف نسمة. ٣- تعدد ثقافات المجتمع (أقليات).	١- تزايد عدد السكان - ١,٢٨٠٠٠٧ مليار نسمة.٢- وجود ٥٦ قومية مختلفة. ٣- تعدد الديانات. ٤- مشكلة تسرب الفتيات.
٤	العوامل الجغرافية		١- التقسيم الجغرافي إلى ٩٧ سلطة تعليمية محلية.	١- واحدة من أكبر دول العالم مساحتها ٩,٦ مليون كم.٢- مناخ قاري. ٣- أربع تقسيمات إدارية مختلفة.
	العوامل الثقافية			١- وجود ٥٦ قومية مختلفة. ٢- تعدد الديانات. ٣- مشكلة تسرب الفتيات.
٥	نظام إدارة التعليم	نظام مركزي	١- نظام يجمع بين المركزية واللامركزية (نظام قومي يدار محليا)	نظام مركزي ديمقراطي
	المؤسسات الرسمية وغير الرسمية أولا: المؤسسات الرسمية	١- رئيس الجمهورية ٢- مجلس الوزراء. ٣- البرلمان (مجلسي الشعب والشورى) ٤- وزارة التربية والتعليم. ٥- المجالس القومية المتخصصة. ٦- مراكز البحوث التربوية.	١ - الملكة. ٢ - البرلمان ٣- مجلس الوزراء. ٤- وزارة التعليم والمهارات. ٥- المجالس الاستشارية المركزية. ٦ - هيئة التفتيش على المعايير. ٧- السلطات التعليمية المحلية. ٨- مجالس الإدارة المدرسية. ٩- مراكز البحوث القومية.	١- رئيس الجمهورية. ٢- الحزب الشيوعي الصيني (المؤتمر القومي، البرلمان واللجنة المركزية للحزب). ٣- مجلس الدولة. ٤- وزارة التربية. ٥- الحكومات المحلية والإقليمية والريفية. ٦ - مكاتب وأقسام التعليم التابعة لمجلس الدولة. ٧ - الإدارات المدرسية. ٨ - مراكز البحوث التربوية.

	ثانيا: المؤسسات غير الرسمية	١- الأحزاب السياسية. ٢- نقابة المعلمين ٣- جماعات المصالح ٤- الجمعيات الأهلية	١- الأحزاب السياسية ٢- الاتحاد القومي للمعلمين. ٣- جماعات المصالح. ٤- الرابطة القومية لجمعيات الآباء والمعلمين ٥- المجلس العام للتدريس ٦- المركز الاستشاري للتربية.	١- الحزب الشيوعي كحركة تمثيل للمصالح المختلفة.
	ثالثا: الإطار التشريعي لصنع السياسة التعليمية	١- دستور جمهورية مصر العربية لعام ١٩٧٩ ٢- قانون التعليم ١٩٨١/١٣٩ بتعديلاته	١- لا يوجد دستور مكتوب ولكن توجد قوانين للتعليم.	١- دستور ١٩٥٤ وقوانين التعليم
	رابعا: مستويات صنع السياسة	١- يتم صنع السياسة على المستوى القومي فقط.	١- يتم على المستوى القومي والإقليمي والمحلي.	١- يتم على المستوى القومي والإقليمي والمحلي.
	خامسا: آليات صنع السياسة التعليمية	١- آلية إعلان الوثيقة. ٢- آلية المؤتمرات ٣- آلية إجراء مناقشات. ٤- آلية إعداد البحوث والدراسات المتخصصة ٥- آلية إعداد القوانين	١- آلية الاستفتاء ٢- آلية الإعلان الوثيقة. ٣- آلية المؤتمرات الحزبية. ٤- آلية إعداد القوانين. ٥- آلية تشكيل المجالس الاستشارية واللجان المشتركة.	١- آلية إعداد القوانين ٢- آلية المؤتمرات القومية. ٣- آلية البحوث. ٤- آلية التخطيط
	سابعا: مراحل وخطوات صنع السياسة التعليمية	تسير خطوات صنع السياسة في اتجاه رأسي من أعلى لأسفل: ١- تبدي القيادة التعليمية رغبتها في إعداد الدراسات. ٢- إجراء مناقشات. ٣- طرح الدراسات على الخبراء. ٤- عقد مؤتمر قومي. ٥- مناقشة الأفكار المطروحة ٦- بلورة التوصيات ثم عرضها على القنوات الشرعية.	١- مرحلة الاستفتاء. ٢- مرحلة المدخلات. ٣- عمليات التحويل ٤- المخرجات ٥- التغذية المرتدة	١- عقد مؤتمر قومي ٢ - وضع الخطط القومية. ٣- إعداد الموازنات المالية للازمة للتنفيذ. ٤- توزيع البحوث على المؤسسات البحثية المختلفة لتجريبها تمهيدا لتعميمها.

obeikandl.com